

یمنه حاله بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

که کو بکاره بر ایس معانی بدوی لکت سیان من الیه

حسن یا استبداری

حسن بیان ابی یار است و چون کون و نون را به در فرمای
و سرخو به حسن زانی

نقد که یار اراک است

حسن زبیب رسالت آب خواجه کسور و اناری و ویجاچه فخر

نمک ابی صادق بیان صاحب دیوان

صدر جریده اینست عبد الصطفی صلی الله علیه

و آله و سلم چشم و چراغ حج رسد و دیوان

سلطان چار با بس اوان مصطفی کجینه بنای امیر کلان

مجموعه مکارم اخلاق انبیا دستش بر چهره بود و کسب عالم

نقطه بیکان صدق و شریعت صفا و درو و بیکران

نجات فراوان باد و طبع و شمع طاهر و طاهر

مصدقین و مشاهیر رجال و اصحاب او باد و نجات

عبارت و زشتی که هم محارز و استعاره بریت ازین نماید
 و در میدان بیان جولان نمودند و چو کمان فدایت و بیانت
 گویند و سخن آبی از مصانع خطبا و ادب از آفاقی و ادبی
 زبده ناصدق صبت رسالت و ندای خلوت جلالت محمد
 رسول الله
 سبکدوش بود و مصفا

لطافت و بلغای کلمات امداد و رسان لسان و نغم بیان
 از این بیت بلمات نبوت در عهد کمال

نمون بماند و شاه صفت نعال

بیرون با الخطب بطول و تماره و هی الملاحظه خضه الرقیبا

و در بدی قبل و قال کشودند

شش
 تفرق در دوشنا با روح ناز و زرافروع بود شمع را

بر آهوانی شسته بلفظ و چهره این نخل و طاق و نامادان

نقطه سخن و شهسواران عرصه کما و سخن ساکن ساکن
نفس و شکر انگشتان ممالک شعر پوشیده است که گویند
در اصل خویش سخن فنی و با صفاست و کلام مظلوم
خوشتر عظیم کران بهاست و در دوزخ و بهشت
کران و به ترن خوان دید و بهر بیخود را ازان عزیز تر نشد
بدست نیاید و نقش بند بکرت را دورانی ازان زیبا بود
خیال روی نماید اگر بدی کوهری درانی سخن

آن فرود آمدنی بجای سخن و هو مبدان لا یصلح الا بصلوب

الافمان و میرات بارع الا بایدی بصا بر الیهان
نقش اسباب کلام و تنوع ترکیب شعر و نظم و سبک
بیشمار است و تفاوت حالات سخن و روان و پنهان و
بهر پروران بحسب مناسبت نقش و طبع و رعایت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وایضا والد و توفیق کنایه تصحیح و ایضاً املای

على الحقيقة بعرايت ان كين ذبقة معنى وقد قبل على البتة ان

بطان غنائ القسطنطنیہ و مشائخ و میسٹ برات اقول و میدانہ

بنحو ان بیایں : المراد بالفاظ اعیان و معانی افراد شمولاً

این بحث بر سر حیلین مخفی و افش بود بر خاوه عمار

نظارہ کرد و جان بھال و طراوت پذیر و مایک پست او مشاہد

یک تنیده بافت قافیه سبخوان که سخن برسد

فلك دو عالم بسخن میباشند

باین موقوفہ کی طرف

عبدالله بن عبدالمطلب

محرمانه عالم العباد است و انچه بدعت اوست

محرمانه المورث سبحانه شمس و ماه

و آب و آتش و زلزله و زلزله و زلزله و زلزله

نکته پنجم در بیان احوال و عیال و اولاد

و انچه در این عین بیان و منشاء لطف آینه حسن

حیات و نظم الجان و روضه الجنات و من الغوده و غرافه و

را بطاف لفظ بیان شیرین کرده و در آن جان و آب و آتش

زنگین نموده است و احصای هر باب و باب و باب

از سوره و شنبای اخلاص و هر آنچه سخن مناسب است

گفته و برای هر کس متوالف است این نسخه معانی بسیار در این

صحن کرده و انواع ابداء و ج افش ارج کرده و غولهای

جهان کبرش در اونی متوالف محدود تر گشتان و هند و ستار

رسیده و حواقل دیدارش در اقل زمان با طراوت و انکسار
 عراصن هوا آرزو بیان کسب و صومندان بی غزل
 شور آنجانب کرم نشدی و بزم یادش بان بی غل غن
 نون آرزو از آب و زمین نیافتی بکده بای سوسن فان
 بی سرده و لوله سوق او بنوی و سرود می رستان بی غن غن
 سون و رون نیافتی حب آنکه سحر و بتسل این سید گوید

با کمال

<p> در این زمان دورا شکریه شایسته </p>	<p> در این زمان دورا شکریه شایسته </p>
<p> در این زمان دورا شکریه شایسته </p>	<p> در این زمان دورا شکریه شایسته </p>

به قولم

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا لله عبيد الله الذين اياهم الله لا يدرك
دنا علماء حتى ذلك كما سيظهر ان كثير منهم ليس
للمصنف في بعض منها اية ضعف ولا ذنبه كغيره
يجمع زباني من الضعيف توقف على البطل انه زنا وانه

بسم الله الرحمن الرحيم علمه يومه في كفاية علمه
السر كما سيظهر ولو كان في الدنيا الدوزخ لكان
للساكنة مقصدي في الدنيا توقف على مقصدي
انوار الابرار كسر في كدرة لا تقبضه الله عليه
والكلام كان اول تقديم للثناء وادراك الخواص
طراقة تقديم بقلته وحسنه كماله في قمايق راجحة ان تقدمه

تدبيره في خلقه وادراكه
والله اعلم
للاطلاع على
للاطلاع على
فان في كفاية
دراية انما
والله اعلم
في كفاية
والله اعلم

لما

والله اعلم

وهو من الدافع من كلامه من مسلك
 وجه الدافع انه لما ابر المسلك الظاهر الموقوف
 على اطلاقه في الذكر الاجمالي وخصيصا اجزاء الوجودات
 في سماءها في قوله ولما كان السواء لما قدم في السواء
 ط كما اشار الى قوله وانما ان تقدمه سواء او لا
 في قوله المسلك الاول ولا بار عليه "طريق التاويل"
 في طريق السواء لعقد المناهج من معنى صاحب التلويح
 في كبريات حضورها بالبركونها اظهر وجودها
 في السواء اولها سلك وجودها في كل اقلها طهارة
 في عين عزير بان بوجوهها وقع في عقد السواء
 في السواء بد لها لعله في وقت من السواء
 ما لم يكن فله على كل ما يمكن موجوده عليه
 موجوده في جواره انما فير ما الحكم بالموجود في الكلام لا في
 في السواء الحكم لانه لا يستدعي علمه موجوده في كل
 الموجود وانما فير ما لعله بالموجوده لتأثير السواء في السواء
 في الامور وجوده وانما فير ما لعله بالموجوده لتأثير السواء في السواء
 في السواء وجوده وجوده والواجب له في السواء
 لم يكن كذلك لم يكن في السواء وجوده في السواء
 في السواء ان اللازم على قدر السواء في السواء

في السواء
 في السواء

في السواء
 في السواء

فان قيل ان هذا الامر الملبس بوقوع الشيء
او الشئ فالأول عدمه والثاني اعتبار على الآخر
ان حازك لظن رفساده او ثبوته في قوله
انني نرى بعض فضائفة ما يستلزم ثبوتها
ان الممكن هو الذي اذا نظر اليه مع قطع النظر عما
لذاته وجوده ولا عدمه علم لا يجوز ان يحل له احد هاتين
مثلا لذاته بشرط امر عدمي غير مستدالي ما يستلزم
فلا يلزم للممكن علمه فهو مفاروقه وايضا يجوز ان يكون
احدهما وهو الوجود مثلا راجحا لذاته راجحا ناعوا
الى حد الوجود وان مع الطرف الرابع
الامر الواحد الى حد الوجود ولا يلزم
فصل عن ترجيح الزرع بل ترجيح الرافع ولا يلزم
لا يلزم ممكن الموجد دونه مفاروقه ففصل
ولا بد مني بين الاولين من وليد وقد نصبت في اللغة
في كتابه لدفع هذين الاشكالين وسطع عليهما
في كحقق في المعاني ان ثار الله تعالى انما هو
اعانته لو بدت انه لا يوزان بكون وجوده محتمل
استواء امره حيث هو في كل حال
فان قيل في الجملة لا يلزم ما يسهل ولا يسهل

في ما عدها من افعالها لا يكون حيا على نفسه بل على خلقه
 على قدر السمع على ان العواطف باله على قدر الله ورايها ما
 لا حاجة اليه فيها بل هو على ما ذكرنا انما هو ضرورة
 ان ما يوجد جميع اجزاء موجودا وهذا ان كان مما يبد
 الا واما الى قوله لو فرض فيه بان المنة مستند به
 امر خارج كطالع الجنة جميع الاجزاء التي كان المعلومات الالهية
 مثلاني كونها مفضلة من شرط سعة الاتقاع او الانواع ما يوجد
 الاخير منها وهو الوفرة او اللامتناهية فيكون مجموع تلك المعلومات
 عند التلخيص من شرط سعة الاتقاع او الانواع فاذا كثر تلك
 الامور الاربع كلها ولم تكن الحكمة لم تكون العيشة كما يجب
 اجزاها موجودا في ما عدها من افعالها لا يكون حيا على نفسه بل على خلقه
 ولا شك انه يمكن قال في انما يشبهه فيكون كل واحد من اجزائه
 يكون المعلومات المتبعة كما يجب من الفطنة في نفسها وسمي
 عنه تارة بحقيقة الركب ما يوجد وادعى بالمتقوى الى
 جميع ان كل واحد من ذلك الركب لا يتناعى كقول اجزاء
 مما زان مستخدم الى ان كل واحد من هذه الاجزاء
 المعلومات الموجودة ولا سوية في سعة الاتقاع
 وسمي بذلك في نفسه انما يشبهه فيكون كل واحد من اجزائه
 يكون المعلومات المتبعة كما يجب من الفطنة في نفسها وسمي

في ما عدها من افعالها لا يكون حيا على نفسه بل على خلقه

في ما عدها من افعالها لا يكون حيا على نفسه بل على خلقه

في ما عدها من افعالها لا يكون حيا على نفسه بل على خلقه

والحق بالذات او بالغير ففهم ان
 لا ضرورة لعدم مكان الملزوم كدلك وانما
 الملزوم بالذات المستلزم امكانه اللازم كدلك
 لان عدم الواجب بالذات لا يلزم لعدم المعطو اذا
 مع ان الاول يمنع بالذات والآخر ممكن
 في ذاته لشرحه التوحيديها كنهه وهي ان امكان الملزوم
 بدون امكانه اللازم مستلزم امكان وجود الملزوم
 اللازم وهو متي الملزوم منها راجح ان امكانه
 انما هو بالعكس الى ذاته وهو مستلزم امكانه
 المستلزم ذات الملزوم لا مكانه بالعكس اما اذا
 ان ذلك قولنا امكانه كانه فان ذلك ان كنهه
 بحيث لا يمتنع له سببه انه لا يمتنع وما كنهه
 بالعكس لا مكانه في ذاته بسبب الفرض تناقض
 الالهى كلامه . والمتحاج حصوصا الى كنهه لا بد
 ون الاحتياج الى امر لا يستلزم الذات او فاع
 الوجوب الالهى او اعتبار الواسطه
 لئلا لا يتعدى في ذلك تخالف
 الى كنهه او بالذات امكانه وقد ما فقه
 يتبين ان يكون على كنهه شدة على البقاء

انما هو
 المستلزم

قل

انما هو
 المستلزم
 انما هو

فامه الكشاف المحقق
والدبير

فاطمة قد بينا بان يكون بعضها متشابهة
 به و ان احشائ جميع تلك العادوم الشارة الى ما هو
 ذلك الجميع ولم يكن واحصوا تلك السلسلة المركبة
 بعضها يعود الى غير النهاية بدون احتساب الى
 ذلك الجميع بان حكوا بان لا بد له من محصل
 لا يكون حصول ذلك الجميع حصول بعضها من بعض
 امور فنرى عدم ظهور الفرق بين اثنين و ملكة
 ان كل واحد من هذين اثنين غير متساوية امور متساوية
 غير متساوية و الحكم بان حصر لارت الامور غير متساوية
 كافة في حصول احد اثنين اعني جميع العلم و النظر
 الغير المتساوية و غير كاف و حصول الذي هو من
 المحلقات المتشابهة الى غير النهاية كما حكمت و كذا الاستدلال
 ان جميع الامور المركبة من المتشابهة المتشابهة
 النهاية مجتمع في الوجود و فكون ممكنا موجودا بان
 لم واحد منها مؤنسا كافيا مما يوجد و هو في
 مرضا عن طلب موجد الف و الوجود و ما
 المذكورة فانهما عن مجموع في الوجود
 من غير الوجود فلا يطلب كما ينبغي
 ان يكون اللزوم منه اذ كان اعم الى الوجود

[illegible]

فيكونا ذات تاريخ وان كانا مضمونين في نفس واحد
الوجود والذات والوجود على البديهة في ذلك فغير محال
لان علم الكل في ان يكون فيه كلام في نفسه
فلا يكون ما فرض علمه في مجموع علمه له بل في
نفسه انما كان في نفسه ما فرض في صدره
علمه له بل في نفسه علمه له او تعالى على كون ما فرض علمه
علمه بل في نفسه وعلمه له ولعلمه قال انما
لا تقارن بطلان هذا الشيء موقوف على بطلان
وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يوقف عليه لاننا قد
ذكر في بطلانه لم ومكان الشيء علمه لنفسه وليس
وذكر كونه علمه لعلمه ووجهه تعالى لا يوقف العلم على
علمه ولا وقع كذا في كلام المتأخرين وذكر في
الموضع بعد وتقرر كلامهم وتقرر في
موضع ما يثبت انهم في كلامه وانما انت هذا العلم
يس علمه في نفسه والباري ترك قوله في علمه لا يثبت ما هو
المتن في المتن والوجود في عدمه في نفسه
لانا وجه له كلف وهو في نفسه وتقرر في علمه
في غيره ما هو وعلمه في غيره في غيره في غيره
فقط في الذات كثره في غيره في غيره في غيره

بسم واحدة و براء من وجودك و منها كون الشيء علما
و بعيدا مع نفسه منها كونه علما به و ما قدس بما نفسه
و منها كونه العلم المستقل من علما و لا بد من
بسمه على امر موجود الان علما لا امر الموجود و موجود
و قد شئت ما خلق ذلك فذكر في الموجود و الخارج
حوادث الكمالات و انما لذاته لا يخفى في ان سماع الكلام
لا يعلو ان نسمع الكلمات هو نسمع الكلمات ان في سلسلة
احده و رشدك الى ذلك قوله انما شئت في وجود و ممكن
سواء على ان الخارج عنها لا يلزم ان يكون واحدا لذاته طوار
الان يكون ممكنا و هو العلم و الله لو لم يسمع سلسلة اخرى فالكلام
فموجب عنها ايضا كالعلم في انما و انما لا يلزم المطلوب
فانه الان سماع العلم الى نسمع الكلمات ان سلسلة واحدة
في ذاتها متناهية او غير متناهية فعلية اما نفسه او جوده
او خارج عنه فالاولان باطلان بعين ما ذكرنا من
العلم و لا شك في ان الموجود و الخارج عن جميع الكمالات
على الموجود انما هي احدها و احب لذاته لا خصا لموجود
في العلم و انما يكون هو موجود و خارج عن احدها
فانما يكون هو موجود و القوم ايضا ما ذكرناه
انما يكون علمه في علمه فاصرة علمه و اعلم انه لو كان موجودا

في مجموع المسائل في هذا الباب مستلزم للمكان
 في الواقع من الواجب والممكن قضاء هو الحق
 في الخارج كما عرفت وهو المطلوب وعدا لما مر
 الواجب على عدم استناد محكم اعداد او باطل
 انه يكون حلالا لازما على عدم بعض المطلوبين المطلوب
 كما في المثال ان لم يستدل به كذلك يمكن فرض وجود محتمل
 به وادواته على كمال التقديرين من عدمه
 وجوده فتكون محالاً في بعض المطلوبين
 حتمية واجب بان اكمال كما ذكره لكن اختلف
 قد يكون عين المطلوب ولذلك يقال في اختلف
 هو مطلقاً ثم اعلم ان غاية هذا الطابق ان
 اما صار عن الواجب لذاته ابتداء وانتهاء او
 عن ممكن اخر اما على سبيل اليد او على
 واما ما كان في حصة المظالم على تقدير الاول
 واما على تقدير الثالث والرابع فلان المحرم
 الذي كلف منه فرض محتمل موجود ممكن لذاته
 موجوده وذلك العلة اما نفس المحرم او بعد
 هذا الاستدلال ليس حليفاً في بعض المطلوبين
 بل في كل السوال المذكور في باب الثاني من مجموع المسائل

في مجموع المسائل في هذا الباب مستلزم للمكان
 في الواقع من الواجب والممكن قضاء هو الحق
 في الخارج كما عرفت وهو المطلوب وعدا لما مر

Handwritten signature

بطلان المقصود واما حاشية الى ان هذا لا يرد في المقصود بل في
 المقصود فان المراد لا حاجة الى اعتبار هذه الاشياء في
 كونها من السلسلة كما في تاملات لوهرين ولا بد من
 فهم الحق كما في الاعداد واعلم ان السلسلة منسوبة الى
 قدس سره فاكر في حاشيته اشهر المطالع في البرهان
 الا ان في المصدق ان المصدقات لا تكون عنده فيها
 من العلم الواحد من الامور المعروفة بالضرورة ان الاشياء
 المتعددة لا تصير احواداً واحداً عالم بغيرها بجهة وجودها
 هي عرضي صوري للحركتها منها انهي كلامه والاخبار في
 على ان الله في كل حركة لا بد ان تقرر ايمانه وهداه
 لما ذكر في سائر كتابه في تقرر هذا البرهان وغيره
 هو ما وقع في هذا المقام اذ لو وجب العلم المقصود
 لزم في الحركات تعددها على نفسها غير متناهية
 الا ان عرف بطلان العلم اليقيني بان يكون العلم اليقيني
 بالاعتدال ما صح لاطلاق العلم عليها فهو كسلسلة المقصود
 في احوال كانه واقعا في مقام السند لكنه مشهور
 فيما بينهم والمقصود هو السند على ما في قوله لا بد
 السؤال ان من على ان السند هو العلم اليقيني
 المقصود على المقصود هو العلم اليقيني في المقصود

على مجموع ما تقدم في هذا الموضع على ما هو مقتضى
 من حيث المن أن مجموع المذكور لا يشمل على غيره من غير
 أن يكون لا غير من الشئ من أن لا يمتنع ما يمتنع لا غير
 من أن يكون وفيه أن ذلك الكلام جار في كل ما
 لا يكون كذا لا يمتنع وصور ذلك في كذا وذا مخصوص
 من أن يكون كذا لا يمتنع وصور ذلك في كذا وذا
 مجموع أحوال الشئ عن ذلك الشئ ما إذا حدث مع غيره
 في هذا المجموع ما فرغ من الأول سواء كانت تلك الأجزاء
 معترضة أو لا وبعضها صورة أو لا أو لا خارج عنه
 فيه تأمل في كون أو اعتبار في له مدخل في ذلك
 مجموع المذكور من الموحات كونه والواجب لذاته والواجب
 في كونه والواجب والمكن الذي كانه الواجب له تأمل
 في كونه والواجب على رأي الكبار ممكن لا يختص إلى كونه
 في كونه وخطه الماء نفسه أذ ليس هو أمه ضرور وحق
 في كونه والواجب لا خارج عنه أو لا على هذا الواجب وهو
 في كونه والواجب في كونه الموقوف على كونه في كونه
 في كونه والواجب في كونه الموقوف على كونه في كونه
 في كونه والواجب في كونه الموقوف على كونه في كونه

[illegible]

فلا تخلف في ذلك خلاف الظاهر وسنرى لهذا من دفع
ما حمله واعتبر في العمل المستعملات السابقة المذكورة
لأنهم لا يترتب لهم الحكم بل لا يترتب ذلك أنت اللاحق
والأول واجب كذا في الآية والى المستند أنت أن له عليه
بالمعنى المذكور وسبب في كسوف الكلام في هذا المقام
أنه يمنع كونه من الأفعال الظاهرة ووجهه لو لم يرد مجموع
تقوله الذي هو جميع أحواله محكم وهو جوهري وليس
بشأنه مما عده من الأفعال فمجموع الأفعال من العمل
وإنما يجوز منه لا يخرج في المادة والصورة وسنرى ما يحكم
بمعناه في هذا المقام فإن الدليل المذكور بالجري منه
لأنه عندك أن الدليل المذكور تجري فيه باو في تفسيره
بأنه على العمل المسبق بالجميع المذكور في المجموع الذي هو
المركب من الواجب وأما ذلك كما يكون فاعلم أن كل
أولئك من فاعلم مستقلا في مجموع ضروره وعدمه
مستقلا عن ذلك بل لا شيء أصلا وقد أخذت فيه بدرك قوله
مورد أن متنا ونص الأجزاء إلى غيره وغير مستقلا
في حيزه من البعض على زبده الدليل على نفسه ما فيه
منه تعالى بالبرهان أن المراد أن لا مطلقا
بل لا شيء من الأشياء بل لا شيء من الأشياء بل لا شيء من الأشياء

في ما صدر عنه تبين اني ظاهرا بطلان ما قد قيلت في محاور
 ما قبل المعلول الا غير اني السلسلة المستندة مما قبله غير متصلة
 الى غير الغاية عند "مع وجوب ما قبل المعلول الا غير معلول
 لما قبله من متروا حده وكذا الى ما لا يتصل به وقوله لان لو كان
 ما قبل المعلول يكون له على سبيل بطلان ما قبله بالوقوع المذكور
 او على بطلان تدبر وسائر ان لو كان ما قبل المعلول الا غير
 على وجوبه للسلسلة ما يبرهن مستند بالناشر فيها حده
 لا يستند تلك السلسلة الا الى ما صدر عنه ولا شك
 انه ممكن فيكون صادرا عن نفسه فيكون على نفسه قطعاً وان يكون
 جمع الاستدلال الغير المتناهية الى قبل ما قبل المعلول الا غير
 صادرة عنه بل يتصور كل من تلك السلسلة صادرة عما قبلها
 والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون
 كوني الشيء على نفسه بعد ذلك السلسلة ومنه كانت تلحق
 عليه في اعرض على هذا الجواب في هذا الاخر اذ قد رتب
 على اخذه في العالم بان ما على المجموع كالاتصال بالاشياء
 كذلك لكونها منسوبة بذلك في الجواب في لو فمنا ان
 اشياء وكذلك الحال في فوضات بين كل فوضات على
 اخرى في ان لا يكون في جماع
 انما يتبين ما ذكره فمنا ان لو كان ما قبل المعلول الا غير

في ما صدر عنه تبين اني ظاهرا بطلان ما قد قيلت في محاور
 ما قبل المعلول الا غير اني السلسلة المستندة مما قبله غير متصلة
 الى غير الغاية عند "مع وجوب ما قبل المعلول الا غير معلول
 لما قبله من متروا حده وكذا الى ما لا يتصل به وقوله لان لو كان
 ما قبل المعلول يكون له على سبيل بطلان ما قبله بالوقوع المذكور
 او على بطلان تدبر وسائر ان لو كان ما قبل المعلول الا غير
 على وجوبه للسلسلة ما يبرهن مستند بالناشر فيها حده
 لا يستند تلك السلسلة الا الى ما صدر عنه ولا شك
 انه ممكن فيكون صادرا عن نفسه فيكون على نفسه قطعاً وان يكون
 جمع الاستدلال الغير المتناهية الى قبل ما قبل المعلول الا غير
 صادرة عنه بل يتصور كل من تلك السلسلة صادرة عما قبلها
 والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون
 كوني الشيء على نفسه بعد ذلك السلسلة ومنه كانت تلحق
 عليه في اعرض على هذا الجواب في هذا الاخر اذ قد رتب
 على اخذه في العالم بان ما على المجموع كالاتصال بالاشياء
 كذلك لكونها منسوبة بذلك في الجواب في لو فمنا ان
 اشياء وكذلك الحال في فوضات بين كل فوضات على
 اخرى في ان لا يكون في جماع
 انما يتبين ما ذكره فمنا ان لو كان ما قبل المعلول الا غير

وكذا لا يتبين ما سبق في الاستدلال
 فمنا ان لو كان ما قبل المعلول الا غير
 وعلوه

موجود بالسلسله بسر ما مستقلة بالناشر منها حقيقة الكلام
لنفسه قطعاً وذلك لان ما قبل المعلوم الآخر علمه موجود
للسلسله بسر ما مستقلة بالناشر من فاعل ما قبله
الان يكون حازها عما قبل المعلوم الآخر انه مستند لكونه فاعلاً
لكذا خبره او المعلوم من هذا لان يكون فاعل ما قبل المعلوم الآخر
سبب بجانب عنه وكذا ان يكون فاعلاً عنه وهو ما قيل
فيه واحد وهذا اول المزمع منه كونه الشيء علمه النفس اصلاً
لاستند المعلوم الى ما هو خارج عن فاعل الحكم لا استقلال
على ما هو مضمون هذا الكلام مع انه كوزان لاستند الى ما هو عليه
اذا الحكم صادر عنه حيث قال فيما سبق بمعنى انه لا يستند
المعلوم الى الله او الى ما صدر عنه فستدفع يدافع بل يعول
الى الكلام السابق في ظاهره ^(عليه السلام) لان المعلوم لا يستند
الى الله او الى غيره بل يستند اليه فانه هذا واعلم ان اجواب
الاوليه باجتهاد من الاول ومنع بطلان الدلائل هو
مختلف عن العمل المستند الى المعلوم وان اجواب الثاني
هو ما سار به الحق الثاني ومنع لزوم تقدم اجواب الاول
على الثاني وعدة خبره ^(عليه السلام) ما دفع الابهاد الكمال في
ما ذكره في العلم ^(عليه السلام) مستقلة بجميع المعلومات
كما ذكر في العلم ^(عليه السلام) ان يكون علمه شيء من تلك المعلومات

فردا کون تا شکر اگر خدا اراده کند

لم يجوز ان يكون علما لجميع المذكورين بل يقع ان يقع عدم جواز
كون العلم علمي فيكون في تقدير كون المراد بالعلم العلم
كذلك على تقدير كون المراد بها العلم المستقل بالشيء فيكون
المذكور علما كذا في الاستعمال في المعاني. وكما العلم لا يمكن
ان يكون شيئا ذا صفة في ان المنع لعدم وجودها في علمية
على تقدير كون المراد بالعلم المذكور في كوابل الاربعة
السما على الطريق المذكور فلو عدت تلك العلم الموحدة
على الوجه المذكور لحازوها ايضا بعضها وما ذكره في سائر
حسب فالان العلم الموحدة للشيء سواء كان في حق اذ او
العلم على اوجه المذكور سواء ما ولا يكتفي ان القول بالعلم
لواستدعي التعدد والمفارقة للحالات السام ايضا لذلك
بالعلم لا فرق بين العلم في ذاته والعلم المستعمل بالمعنى
الذي ذكر في رتب التقديم على المعلوم وعدده وما ذكره
له في المبدأ على وجهه والاعمال في السائر الذي
يجوز فيه وابطاله ما يكتفي به عليك ان العلم هنا
يسمى بمنزلة العلم في التكرار والكل في المنسك لا
يكتفي لا سيما في ابطال الدوام في العلم بالعلم
فيها في العلم كذا في السلسلة بافرقة لانه هو العلم
في جانب العلم والعلم ذلك ومع جميع الغد في العلم

وان اردت ان تطلع على حقيقة الحال فارجع الى ما ذكره
 الشرف قدس سره في حقه العلوي من شرح
 المواصف وغيره لانه قدس سره في ابيح ذلك الطار
 التروانه هناك في عام الحسن كلمات بكشف
 فانه يطلب يد الله فانه ممنوع لانه لا يري ان لا يحق
 على الاثر وقوعها وقد عرفت بعض ما يحق على اطلاق
 من الايراد الاول والاخر الى ان عاينه الايراد الثاني
 كونهما غير واجبه التقدم كذا ومع في بعض النسخ ونه
 ان عدم وجوب التقدم بل وجوب عدم التقدم كذا
 على حوازيها عن العلوي بسببهم بانها يجوز في
 عن العلوي سار على ما ذكره في نفعه على ما ينبغي ان يعلم
 في مقام المنع والسند قدس سره في قوله كونه الحكم
 نفس الحكم كذا في اي الحكم في وجوده قدس سره في
 ونه الثاني سن ان على ما يجوز انما هو في ذلك
 المعدب في كذا خاصا لما في الحق العلوي ولا في الحقيقة
 المركب بل انما في بعض المركبات كذا في ذلك
 ان عليه انما وانما كانت نفسه لا تنفع في وجوده
 بل في كذا الى غيره في وجوده كاللواء واحده
 كذا الى مطلق قوله ما لا يخفى انه ولم يذكره احد

هذا السؤال مفادنا او منع يستلزام الدليل ثم في جوابه
 لاننا نقول الواجب انما هو في ذاته لا في غيره
 بالنظر الى ذاته مع ان يكون مرادهم لا يجب وجود الشيء
 بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغيره في ذاته وجود
 ولا معنى في وجوده الى غيره سواء كان ذلك الغير احلا
 في ذاته اياها خارجا عنه لسواء مقتضى التفسير الذي
 عن قولنا الصفة ما روي لا يترجم كون الحكم المركب الذي عليه
 التباين نفسه داخل في الواجب لا افتقاره الى غيره
 ان كل مركب ممكن فليكن ذلك الواجب والاشياء بسيطة
 كما ويرى في نفسه لاننا نقول كقينا وخوا في الاشياء
 في بعض التفسيرات التي لم يستجيب فيها مما ذكرناه انما
 واعلم ان قد وقع في بعض التفسيرات ان الواجب انما
 للشيء لا يجوز ان يكون نفسه الى غيره في ذاته
 في وجوده بل بعد اعتقاده ما فلو كان في ذاته لغيره
 منضيا لغيره في نفسه ما انما عليه السلام بعد وجود
 المعلوم في نفسه انما يترجم على قدر كونه في ذاته
 مع اقتضائه ان لا يكون وجوده اقتضائه ما في نفسه
 في وجوده الى امر لا يستند الى ذاته فلا شك ان المركب
 كقوله في ذاته انما لا يستند في ذاته الى غيره

هذا السؤال مفادنا او منع يستلزام الدليل ثم في جوابه
 لاننا نقول الواجب انما هو في ذاته لا في غيره
 بالنظر الى ذاته مع ان يكون مرادهم لا يجب وجود الشيء
 بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغيره في ذاته وجود
 ولا معنى في وجوده الى غيره سواء كان ذلك الغير احلا
 في ذاته اياها خارجا عنه لسواء مقتضى التفسير الذي
 عن قولنا الصفة ما روي لا يترجم كون الحكم المركب الذي عليه
 التباين نفسه داخل في الواجب لا افتقاره الى غيره
 ان كل مركب ممكن فليكن ذلك الواجب والاشياء بسيطة
 كما ويرى في نفسه لاننا نقول كقينا وخوا في الاشياء
 في بعض التفسيرات التي لم يستجيب فيها مما ذكرناه انما
 واعلم ان قد وقع في بعض التفسيرات ان الواجب انما
 للشيء لا يجوز ان يكون نفسه الى غيره في ذاته
 في وجوده بل بعد اعتقاده ما فلو كان في ذاته لغيره
 منضيا لغيره في نفسه ما انما عليه السلام بعد وجود
 المعلوم في نفسه انما يترجم على قدر كونه في ذاته
 مع اقتضائه ان لا يكون وجوده اقتضائه ما في نفسه
 في وجوده الى امر لا يستند الى ذاته فلا شك ان المركب
 كقوله في ذاته انما لا يستند في ذاته الى غيره

[illegible]

ان تصح داته مع شرط عدمي او وجودي غير مستبعد
الوجود وكذا كون ان ينعى داته الوجود انفسا
ويكون هذا الاقتران مع انفسها واحدا ما لم يكن
الاقتران لافادة الرحمان كالياف في وجوده ووجدت
منها الاشارة الى ذلك وعلى جميع هذه التقارير لا فاع
لوجود المعلول ولا بد لسني هذه الاستحالات عند
يحيى ما كدك لغاني هذا العام خلاف ما سواها
منه العليل قال في الحاشية لا زال المعلول كاشفا
موجبا لا يحل له المادة والصوره ولو كان كاشفا
موجبا لا يابده المادة والصوره والحاشية
اقصر من انحاء على الدارج المشهور ولم يذكر له
الالة والاشط وغيره انما يجمع اليك الملك الالهي
كاهن في موضعه وهو ما قد ذكره الكلام عليه
ولو لم نعلم ذلك لانهم يرون انهم قد
الاف في الامانة في كاشف شخصه بل في
الاف في الامانة في كاشف شخصه بل في
على ان لو ترك الغاية
وهذا الامر كذا في الادلة والاشط في التفسير
سواء في الامانة في كاشف شخصه بل في

[illegible]

واما في مستحقه في المذهب وادته بعد قوله واما
 كما ان عندنا في اجراءه مع لابد له من
 حد ما يطاق منوه شرط لعدم منع الاجراء
 مع كونه مما لا يتعارض مع الظاهر العام
 فيما علم من ان جميع اجراء الشئ عند
 في قوله ان ذلك المذكور لا يوجب ان
 حتى من ان المجموع اعساذ من اعتبار
 بالشرط هنا الموقوف عليه كارجح
 نفسه مستند الى امر خارج فمطر
 لا يصلح الوجه ما ذكره في الاصل
 في الموضع المذكور فندركه
 في المركب ان هذا الكلام
 مع جميع الاجراءات
 الحكم ان الذي ليس له
 فاعلم ان
 على كونه
 منه كجواب
 بان جميع الاجراءات
 بخلافه

في قوله ان ذلك المذكور لا يوجب ان
 حتى من ان المجموع اعساذ من اعتبار
 بالشرط هنا الموقوف عليه كارجح
 نفسه مستند الى امر خارج فمطر
 لا يصلح الوجه ما ذكره في الاصل

لا خفاء في انه مع ابرار الكسب شتاء و خالصا للفقير
لانها مجموع ما يفت على النسخ من عبارة غير مجموع اجور
والامور الخارجية اليهم شومعت عليها هذا ريب وطمان
جميع الاحرار الحاد و الصور و الاعتقاد ان المدكور ان
الكل النسخ عنده عما كروه و ما كوا به الذي زعم حقا
ولما لم يكن هذا الاعتقاد في التركيب الذي ليس هو
صوري لم يمش ذلك فيه و نسلم كونه جميع الما في الواس
الذي له جو صوري جو راح العلم الكسب و سمع في التركيب الذي
ليس له جو صوري في لادجه له اولاً ترقى عندهما في ذلك
الاحر هذا قال انهم يقولون ان الاعداد كلها كسب
جاءت من الفرفة و اني راتهما ليس بعنهما جو
من نصر هذا العلم لا كسب انهم زعموا بل
من لمث و خدات و كذا الازد و ما بعد هذا الخراب
فيما في الكسب ان رايه انهم انما كسب العلم في نفسه
انهم زعموا ان الازد الذي هو رايه راح العلم
العام لادجه و انهم زعموا انهم كسب العلم الحاد و هو
لولا و انهم زعموا انهم كسب العلم الضاع و رايه
انهم زعموا انهم كسب العلم الكسب و انهم زعموا
انهم كسب العلم لا متعالم مع العلم الكسب و انهم زعموا

مجلسه اول

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

قوله لا ينفك حكمه بل يجرى حكمه ان لم يزل في حيزه واعدلته
 عليه كدلك مجموع الذي هو المركب من سلك الاعمال
 عليه عاين ما في كتاب ما في العلوم الاول والسادس
 ولا يصح ان يقال ان علمه مجموع هي علم الاحاد لان الاتحاد
 لا يجرى داخله في مجموع المركب منها ليست خارجة عن
 العلم بل وانفردت ليست كدلك بالنسبة الى علمها والعلوم
 ما في المعلوم الاخر ليس داخل في العلم اتان مجموع كانه
 من داخل في علم الاحاد منسب له بل كانه محض وهدا
 من قبل اشتباه الحكم المجموع بالحكم الاخر ادى وقدر
 من ان يجرى في جميع الاشارة الى الفرق بينهما من حيث
 ذاته من حيث ان الخارج وما هو المشهور مما فيها حتى في كلام
 الاخر في ما ذكرناه وانه ليس بهما والى ليس بهما بل
 يشاهد فيما ذكره من ان وجودات هي احوال
 في الحكم من وجود ما يحمله كانه معانده العلم اتان معلوم
 ووجوده كانه في المواد في غير كونه كونه كونه ومع
 كونه اتان بعد ان يجرى تحت اول وجه من العلم
 في العلم من ان يجرى في العلم في كونه كونه كونه
 في العلم من ان يجرى في العلم في كونه كونه كونه
 في العلم من ان يجرى في العلم في كونه كونه كونه

وهذا ايضا ما ينبغي

في فصوله بالترتيب في شجرة فالنسخة في هذا المقام انسخه
ثم ذلك في اتم احوالها بان اذبح يكون المعلول بلا غير
حارجا عن شجرة المعلول ويكنى كذا في رد السلسل مع علو القو
السايق عليه وجمع على الاحاد هو فوق المعلول الا في
الى غير النهاية كما سند كره ونشر الى ان النظر اليه لا
لا ياتي اذ الكائن الردي في ان على المستقل استحقاقا
وهم الغرق انما شاح من لفظ الجمع والهام اليه
الذي يدخل فيه الصورة فيحقق الغرق كما ذكرناه و
المنشاء ما ذكره ولابد على تركيب الذي فيه الصورة
مطلوب التركيب كك ان يكون مغايرا لواحد واحد وقدر
بفصل ان في فيه فوفيه نظر ان كونه مندمج
فما ذكرناه ولا وجه لاسر مثال هذا الكلام ووجه
واو متداملت الشبه لاجل ما في ما بين قارئ الحما
اراد ان اكمل الشبه في ما في الملائكة لا في ذلك
بهم الغرق في ان يغار شمه في مجموع واحد في
كان في في العدد والعلو المنسب اليه في كونه
في ان المصور في الكمالات للصفحة في الامور
الواحد والكمية استحقاقا في كونه في كونه في
العلو في ما في علو انما في مجموع الواجب والكمالات

كتاب
 في
 بيان
 حقائق
 الدين
 والادب
 والعلوم
 والسياسة
 والادب
 والعلوم
 والسياسة

واما كما انما يشاهد في العالم المدعى بالحق
 بانها لا يجوز ان تكون الاحاد المستندة الى احوالها
 حجة اقرب من انما كانت تأمل لادب الفاضل في احوالها
 اقل الامساح المستندة الى احوالها اقل بل انما
 كما مستند الى نفسها بواسطة او لا فهو مستند الى
 في التفاوت بين كل حجة وعلما بما هو عليه الامر
 وكثيرا لان علمه اقل اجراء منه وكذا الحال في قوله
 لكن المستندة الى اجراء اكثر لان ذلك اجر اكثر اجراء
 حتى علمه لان المعلولات المستندة الى اجراء اكثر فدايم
 ما ذكره من التفاوت بين علمه اجر ونحوه اجراء وما
 التبرير في ذلك على ان العرض محاذ له فهو المستند
 على ضعف ما ذكره من انما في المنع في حد ذاته لا في
 المنع فلا بد ان كلامه على المنع كحقيقة احدى
 واعلم ان العلم المستند الى ما في الذي ذكره هو العلم
 احاده مستند الى الله او الى ما في الله او الى ما في
 او في ما في الذي هو ما في العلم المستند
 الى غير الله في كل موضع الذي علمه في العلم المستند
 هكذا لان احاد الجوع الذي علمه في العلم المستند
 مستند الى كل ما في العلم المستند الى العلم المستند

كتاب
 في
 بيان
 حقائق
 الدين
 والادب
 والعلوم
 والسياسة
 والادب
 والعلوم
 والسياسة

461

[illegible]

سید محمد علی

ان يعرف حقيقة ما استقرجج اليه الا انما هو في راي المصنف
 رحمه الله تعالى بل هو قول يند واجع فان القول العاشر
 است تعلم ان في العاشر له عشر علل فاعلم ان
 بالجمع المذكور عشر منها مركبة وهي الاربعة الاولى
 من العقول الباقية والمبدأ الاول في سلسلة العقول
 من التسامع الى المبدء والمستند من التسامع الى المبدء
 الله وبهذا في ان شدي صور التركيب فان العقل العاشر
 مستند الى السلسلة الاولى واحوالها لا غير وان السلسلة
 العاشره واجوالها والمستند اليها واهده منها سبعة
 وهي المبدء الاول فان العقل العاشر يستند الى الله
 او الى المستند اليه فانه لا حركه في هذا ثم اعلم ان التسامع
 له عشر علل فاعلم بالاربع الاولى والعقل العاشر له سبع
 علل كذلك وكذا الكمال من العقول الباقية سوى العقول
 الاول على متعده فاعلم بالاستقلال في كل عقول
 المستند اليه من هذه الاربعة في حال كل من العقول العشره
 "هذا ما علمه مستفاد بالتأثير وعنه حال المبدء
 ركب من العقول العشره بالنسبة الى العقول الباقية
 اشار المصنف بقوله بل سلسلة العقول العشره
 زمني في زياده من حيث هذا بالمتن تدبر قال في الحاشية

الم

20

بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ

يدعى بالعلم الواحد ان يكون له ان العلم الواحد سنة
 بسلسله مجموع كما ان العلم هو مجموع ما فوق العلول
 الى عللها كما ذكره لانه تمام المتضمنه بالناظره
 وان قلنا ان العلم هو تمام الموثري في مجموع قريسا او بعد ان
 راجع الى المعنى المذكور انما هو العلم العام امي تمام
 اعني جميع ما لو شرع السلسله قريسا او بعد الكاسن
 والاذا ان يقال لا يدكر العلم العام وكذا الكاسن في قوله فاعله
 اعني جميع هو ولا يخفى عليك ان التخصيص الذي اوردوه المص
 هنا لا يحدى كثر نفع تدبره فاما ان يكون ما فوق العلول
 الاخره سلسله واحده ونحوه . قوله سلسله واحده وسبع
 والمعنى اما ان يكون الموثري ترتيب العام ما فوق العلول الاخير
 على ايه سلسله واحده كذا فعل عنه والاول الى ان يرد
 بدل قوله بل انما هو اي حال كونه سلسله واحده
 او يكون جميع تلك السلاسل بغيرها كمالا ان يراى ان يكون
 العلم في تمام منها سبع تلك السلاسل . ثم ما هو
 مجموع راجع الى ما ذكره اوله لا يرد . بل العلم العام
 فيها ما فوق العلول الاخير علمه . ان جميع
 السلاسل حيث هي جميع لو كان سلسله ما فوق
 في غير مرتبه واحده فلا تعاقب بينهما الا في الملا عظم نظر

العلم قائم بحسب أن مرار به أن كلمة الوتر الناعم هو
 سد واحد من تلك السلاسل ولا يتم هذا إذا زيد
 بله ثم ساءم عامة المؤثر في المجموع مرسا أو بعدا وكذا إذا
 أريد به بالاشترك في تلك الحمية قريبا كان أو بعدا
 بل لا يتم إلا إذا أريد به ما ذكره ولا يمانه مالا يكون
 ما ذكره مستنده إلا أنه أو الـ والستند الم أو الـ حواء
 بذم أن قوله واست مما فصلت لك خبر بان الحق
 هو الثاني من على ما ينبغي تأمل نظر لك حقيقة الحال
 في كحتمى هذا المقام والحق الحق ويهدى السبيل
 وأعلم أن الشرف العلامة قدس سره قرر
 أن ما كان يحكمه طرفا على ما لا تقرر الطريق السابق
 لأن الساتر عنهما أكثر مما كان في سنة وبين ما عده
 طرفا على نده لا شك في وجود عذبات متعده
 فهو قديم بذاته ما قبل أن يكون له وجود له بل ليس الوجود
 الملائم بحسب واد الملكيات أو هم وخيالاتها
 بغيره كغيره من الماهيات لكن هذا طور ورار الوجود
 هو بعد ما وجد منها محتاج إلى علمه فلا عليه
 موجوده هذا مع علمه كغيره من الموجودات لا بد له من علمه
 وأن العلم الفاعل هو وجوده لا يمانه يكون متجوزا

في علمه من موهبة
 شمس

في كل من العلمين قد اعد الظاهر
 هو العلم الثاني ان العلم الثاني للشيء هو العلم
 عليه ذلك الشيء وقد علم فيها كل واحد واحد العلم
 الثاني قصه كما هو المشهور في العلم الثاني
 ما توقف عليه المعلول سواء كان شرطاً للناشئ
 ان يكون متعارفاً للناشئ كما في كمالك الامور
 توقف عليها المعلول سواء كانت شرطاً للناشئ
 اولاً فلك الامور خارجة عنه لكنها متعارفة له
 يكون هو العلم الثاني بهدافه ما هو طاهر العباد ولا
 ان الفاعل المؤثر في شيء وان قد بالعلم بعد على الوجود
 المذكور ان يكون عيناً في الشيء وذلك بين فالله
 بناء على كماله بالمره وانما العلم الفاعل به جميع
 ما توقف عنه الشيء المعلول كما في كماله المعلول
 كما ذكره قدس سره واولاً ولا سبب ان يكون الشيء
 له بالعلم بين العلمين والناشئ ان كان
 علمه بالعلم الكائن متقدماً اليه والناشئ ان كان
 اما على سبيل المجاز او بمعنى آخر كما في كماله
 شيء مما جازي شيء اخر من ان يكون الشيء الثاني
 في العلم الاول وان قدس سره فامنع تقدم العلم الثاني

على المعيار كذا كذا منع كونها عللة في المعارف ولو
منه المتفرع معلوم بهذا المنع لا شك في الخارج عنه ولا بد من
المنع في سبب سببه ومنه كذا كذا ما ذكرناه
فما سبق ثم اعلم ان اطلاق العلة السام عليها في كلامه
سببه على سببه المساني كاطلاقها على العلة القريبة
نحوه ان العلة لها علم المستخرج من مجموع ما توقف عليه
العلم على الوجه المذكور وان لم يكن علمه في حقيقته يجوز ان
تكون له الماهية ر على ما هو خارج فلا يتم ما ذكره من ان العلة السام
لا توقف المعلوم على ما هو خارج عنها لان العلة السام
لو اخذت حقيقته هي علمه ان العلة الفاعلة المذكورة ليست
كذلك وان اخذت ولو محازا بغير العلم الفاعلة
المذكورة فلا يتم ان المعيار لا توقف على ما هو خارج عنها
وعلى ذلك فبان تناقض الادعاء اننا اذا استأنا الجملة الثانية الى
الجملة الاولى اما ان تكون في الجملة الاولى خارجة عن الجملة
الثانية واما ان يكون ذلك الامر خارج عن الجملة الثانية
معرف في العلم الفاعلة وفي الامور المعترضة معها ولا يكون
في الجملة الاولى واما ان يكون في الجملة الاولى في العلم الفاعلة
ولكن ما يكون في سببه معها امر خارج عن الجملة الاولى
اما ان يكون في الجملة الاولى في العلم الفاعلة والامور المعترضة

مكرر
في

من انما الحكمة التي به سلزم كون الشيء مالا للشيء
 انما حاله او لا ينفصلها فكلما يعضف كمالها به
 الفاعلة والا در المقتضى معها انه كمالها سواء
 مع لان العلة الفاعلة على الوجود الذي هو كمالها او لا يكون
 على ما هو خارج عنها اي على لعل انه عليه وجود الامر
 معها واكله موقوفه اليه على الخارج من ذلك البعد
 والبعض الآخر وعلى انه يندفع المنع الذي يكرهنا
 لان العلة الفاعلة لما كانت بوجوده مع جميع ما
 عليه المعلوم سواء كان شرطاً للباشر او لا مشع ان
 المعلوم على ما هو خارج عن العلة الفاعلة عن جميع ما
 عليه المعلوم كمالها مع وذلك انه في الواقع ما هو
 كماله في انها امره وهو ان لا يمنع احتشاده كماله
 موجود الى علة فاعلة موجودة مستحقة لجميع ما توقف عليه
 المعلوم سواء كان شرطاً للباشر او لا لان المعلوم
 من العلة الخارجة والصورة مثلاً لا سوان على انما
 الفاعل لان بعض ما سوان عامه هو انما المعلوم
 وموجودها عند المعلوم واذا اجتمع في الفاعل لا كماله
 المعلوم اليه والالزم اجماعه في مضمون المضمون
 عليه من مضمونها فكلما في كماله المضمون

من انما الحكمة التي به سلزم كون الشيء مالا للشيء
 انما حاله او لا ينفصلها فكلما يعضف كمالها به
 الفاعلة والا در المقتضى معها انها كمالها سواء
 مع لان العلة الفاعلة على الوجود الذي هو كمالها او لا يكون
 على ما هو خارج عنها اي على لعل انه عليه وجود الامر
 معها واكله موقوفه اليه على الخارج من ذلك البعد
 والبعض الآخر وعلى انه يندفع المنع الذي يكرهنا
 لان العلة الفاعلة لما كانت بوجوده مع جميع ما
 عليه المعلوم سواء كان شرطاً للباشر او لا مشع ان
 المعلوم على ما هو خارج عن العلة الفاعلة عن جميع ما
 عليه المعلوم كمالها مع وذلك انه في الواقع ما هو
 كماله في انها امره وهو ان لا يمنع احتشاده كماله
 موجود الى علة فاعلة موجودة مستحقة لجميع ما توقف عليه
 المعلوم سواء كان شرطاً للباشر او لا لان المعلوم
 من العلة الخارجة والصورة مثلاً لا سوان على انما
 الفاعل لان بعض ما سوان عامه هو انما المعلوم
 وموجودها عند المعلوم واذا اجتمع في الفاعل لا كماله
 المعلوم اليه والالزم اجماعه في مضمون المضمون
 عليه من مضمونها فكلما في كماله المضمون

على المعلول فلا بد من أن لا يكون عندها العلم بالفاعل فانه لو
 قلنا العلم تقدم لها على المعلول لم يتقدمت العلم
 والاضافة فانه قد يكون خبره في غير هذا ما ليس في العلم
 انما به بل يقع في هذا ما هو دونه يعلم حاله في وقت
 هو في هذا منع في قوله قد مر الكلام عليه لو قد عرفت
 فانه قد مر ان كان اكثر الساتر لا يقتضي هو هذا لا بد
 في ادعاءه من ان هذا المحب مما مر كما لا يخفى على الفطن
 فاما ما فوه الى الواجب هذا المتروك فانه لا شك
 ان سلسله المعلول الاخير الى الواجب كالحاج الى المعلول
 انما كيف يكون ما فوه عليه تام لها فانه اقوى هذا ايضا
 ثم هو احوال فيه ايضا مثل ما مر ولما لم يرد منه عدم وجودها
 في العلم السابق قبل علمه انما حال ذلك في بقية الاحوال داخله
 في العلم السابق وان لم يكن داخله في الفاعل عليه فليس العلم
 السابق كالمعلم السابق هي نفس تلك الحكم مع احوالها عندها
 وهذا كالمشاهد الاول الذي ذكره انه محذور لما هو معلوم بعدم
 العلم على السبيل في ذلك وان لم يلزم ذلك بناء على ما منع
 فقد العلم في ذلك المعنى مع مرتبه واحده مما لا بد منه لمنع
 الا كذا في ذلك في العلم على الموقوف في الزجر في الزجر
 في الزجر في الزجر في الزجر في الزجر في الزجر في الزجر

الثاني
 صر

هذا هو العلم السابق
 في العلم السابق في العلم السابق

الزائد الموجود خارج عن جميع الكمكيات الامكنة يمكنها
بشيء واحد كذا بقا بقا فلا تعذر به وممكن ان يكون
الحكمة الثانية من هذه الكمكيات الى العلل العلية يقع بعضها
بدون اعتبار الشرط كما سلكه المصادق في قوله
منه قد سلكه الى تقرير البرهان بوجه اخر وهو ان
اذ اعترنا بالعلل العلية نفسها بلا احد اعتبار الشرط
بذلك واحد واحد بالكمكيات جميعا جملة اخرى ونسبها
الحكمة الثانية الى الاول فلاح اما ان تكون في الجملة
اخر خارج عن الجملة الثانية اولها ولا خلاف في ان الشرط
الاول مع محض فهمها يكون الامر الزايد منه معتبرا في العلل
انفسها وتدرج ما يكون الامر الزايد فيه متمم في الامر
المعتبر معها في الشئ الثاني في التقرير من التقرير اول
ولا تعاوت منها في اكثر الامور عن الاحكام
كما نظره لما صدق المصادق في قوله لاننا انما نطالع
به الامور من المعاوت من ابطال الحركه منها فلهذه
ونان ايضا لها هناك ما نهى مرودا في هنا ما يمكنه
عليها ما ذكر في الاول في بعض ذلك ما لا يمكن
في الامور الكافا حينه هو في شئ ما لم يكن قد
تدريث ايضا ان التي هي مجموع مجموعها على الامور

هذا الجزء من العلم كونه على عر او الى بقية العلوم
 وكونه ذكره هذا لا يهاك مع ان نسبة العلم الى النسبة
 وكونه ان يكون كلامه قد سبق ان يكون هذا الكلام
 ثم وجد في بعض النسخ المفقودة عن خط المصنف رحمه الله لا يخفى
 ان هذا وجد كما هو ظاهر العوارض لكنه كلام ذلك
 من حيث المعنى لا يخرج عن ان يكون له به فذلكه هذا
 من حيث سبق وخلاصة هي تكونها عن المعلول
 باظهار يطلانه في العلم التام من حيث قد تقدم اوصيله
 في الحاشية اذ لو كانت العلم التام عن المعلول
 مع العلم المستعمل والمعلول والمعلوم على قوتها
 فثبت وقد علمت ان امتناع كون العلم التام عن المعلول
 لما هو في الكمالات العلم في ان كلامه فيه كنه يعلم
 مما هو عليه فيما سبق ولا يمكن المعلول الاخر علم
 المستعمل الا على فلا بد خلف عدد مجموع علمها في ان
 ان انما يحار احصاء المجموع الى المعلول الاخر
 احصاء الكل لا جزء وانه من كونه وعدم علم
 ليس به الا واحد في علمه وخوله في علمه
 ثم يثبت ان العلم المستعمل به ليست بدلية في العلم
 بل انما هو كونه وقوله وفيه لزم السابق انما هو

هذا الجزء من العلم كونه على عر او الى بقية العلوم

السار الموصوفه وجميعها
 ارجو ان يكون
 في نسخة

هذا هو الحق
في العلم والوجود

هو ان المجموع بذاته المفعول لاني اسفاره اما ما في
 بعضه اما ما في غيره ما هو موجوده وهو خارج
 وكل واحد واحد في نفسه فلو كان في ذاته علمه
 المعلوم الاخر خارجا عن علمه اليه وهذا النظر
 في العلم اليه كما سبق فافهم وقرره بعضه
 هذا الوجه للمحقق الطوسي كما سنده المصنف رحمه الله
 ان كنهه طرعا بطريقه صده فافهم والطريق السابق
 وهو المباشر التام الوقت في كل مجموع هو
 اجزاء في نفسه كذا على ان الجميع هنا اما ان يوجد
 العلم لاني في مجموع ان يكون كل واحد واحد
 موثرا اما قريبا في مجموع واما ان يوجد في الكل
 ان يكون الشيء عليه نفسه وايضا ان الموت هو العلم
 والموجود وليس حرام في اكثر الكليات فافهم
 ولذا ندوا العلم الفاعله في العلم الخارج عن
 يعلم انه لاني الموت التام هو ما تقدم
 بالذات ومنتج انما كان جمدا وعمدا
 لانه في الموت التام ما يكون
 في الوجود ايضا لا خفا في ان الموت
 في الخارج كمنه في العلم

[illegible]

سلسلة المدكورة ومفردة اليها شذرك في نور
 المدكورة مع ان يكون الرود المدكورة في علمه على سلسلة
 المدكورة ما لم يوسع ان يعلم ان هذا الدليل معقوف
 مجموع العقول العشرة وملا لان هذه السلسلة مفردة
 الى علمه اليه لكونها ممكنة حسب مجموع ومختص
 الاجزاء جمعها وعليها اليه اليه هي اجزاءها
 كما عدم من مع المدكورة اليه اليه وهي ايضا ممكنة
 مفردة الى علمه اليه حسب مجموع ومختص اليه
 نمسا وعليها اما ان يكون نفسها او بعضها اجزاءها
 عنها والاول محتمل كاستدراك عدم اشياء على
 وكذا الثاني والثالث لما تقرر من ان العلم الزاير
 اليه لكون مجموع هو جميع اجزائه ومنه علمه ان يورد
 في ابطال الشئ الثاني يدل على بطلان الشئ الثالث
 انه لا يتم من فساد الافساد وكلها امس
 السلسلة المدكورة واستدراكها الكلف وهو
 و بالعلم مع امته
 انه مفوض بمجموع اجزاءها
 كالمقتضاه واحد بالعلم تقرر من ان العلم
 وانما ان اساسه يكون السلسلة موجودة والعرفان

مقتضى ان علمه لا يكتفى به ما يحتاج اليه كونهما كماله حشيش الوجود
بما يتلوه كونهما كماله من حيث المجموع لا من حيث الجزء لا يتغير
لا يتغير الخلف عنه بالنظر الى ذاته كونه قد حار ان الوجود
بالاثر ايضا لا يكتفى به الخلف عنها بالنظر الى ذاتها بل
فانما لها على كل واحد واحد منها ويستلزمها بل
سواء كانت سببا لها العلة الخارجية غير المعلول ايضا تدبر
وعلى الكتابان كل واحد من الوجودات متقدم بالذات
بشيء من الوجوه الثلاثة كلها على عدم الفرق بين الكل
نوعى والافرادى وانه من و ايضا ان المركب
من الراجحات الصفه كماله وعلته على مقتضى ما ذكره
هو جميع احواله وهو ما عساه او داخل فيه او خارج عنه
واكمل اطلاق كماله الى الوجود الدليل مستفزه ايضا
وهي معارضة للجمع فيه ان كل ما هو معارضة
هو داخل فيه او خارج عنه مستلزم ان يكون الواحد
ما به داخله في السلسلة المذكورة او خارج عنها وكل
هو ما لا يفتقر الى غيره لان كماله لو كان له احد
الحوادث لم يكن له احد من الحوادث العشرة بل
فان كان له احد من الحوادث العشرة لم يكن له احد من الحوادث
فان كان له احد من الحوادث العشرة لم يكن له احد من الحوادث

صالح

بل

للمحقق الطوسي لو كان الاوان نورد هذا الكلام
في ذكر الوجه بلا فاصلة ولا نظير وجه الكثرة ابدى
او كنهه في باب المحقق بالبدل المذكورين بالبدل
البطل كما ذكره لكن الدليل الثاني كما في نفاكته
بمستلزم اعلم ان اعراض الكاسي لما كان مستلزم
كان جواب وجه المحقق الطوسي نظالا للسند وانما
يحدى نفاكها او الكاسي مساويا له وذلك ليس كذلك
ولا غلت في هذا الوجه الا في هذه المقدمة
وما ذكر في سانه لا يدل عليه حوسه الى موجد
في الاكادمان الاستد وحود الحرفه انه لو لم هذه المقدمة
لغا جمع المقدمات الباقية لان الموجد المستقل
في الاكاد بالجمع المذكور ان يكون الا و اجابا
وهو المطلوب كالا كنه وهذا اولي مما سذكره
رغم ان وانما لو ثبت هذه المقدمة لا
تقل الى تجمع الكمات الموجودة بل كنه
في كاد واحد منها وانما في كاد واحد
المذكور فيها سلفا في كاد واحد
المذكور عنها لم يثبت في كاد واحد
المذكور فيها سلفا في كاد واحد

الدين

١٠٠
 بعد صلاته ذلك الموضع وسبب كبره في الصلاة
 العاشرة في الشر إلى ذلك وكما في الأول والثاني والثالث والرابع
 والخامس من امتناع عدمه كونه حاشا إلى أخذ امتناع العبد
 منه **بطل** لعدم اللازم من وجوب الوجود عنها بل هو وجوب
 الوجود فيها هو المصداق في هذا المقام من أنه لا يعدم من
 منها أي من المجموع وكل ما هو خلفه ليس محتاجا بالنظر
 إلى ذاته وكل ما هو جوهه محلي بالذات فلا يكون له
 ما يورده قرب هذا قريب من الطريق الأول لا شك
 في أقرب منه ما نفعه **العلق** العلامة الشرف
 من بين سيرة والمحقق الطوسي فلا وجه لجعله طريقا على
 من شيء منها كما أشار إليه في ثم العجب من
 ما قد وردت ما كذبك نفع في هذا المقام فذكر
 المحقق أن عليه ليس هذا إلا محقق السوابق
 الأول والثاني والثالث على أن في كونه ماله أيضا
 من قبل العبد ولا شك أن آثارها محلا
 في الوجود **بطل** في عدمه فذكر
 في الوجود **بطل** في الوجود **بطل** في الوجود
 في الوجود **بطل** في الوجود **بطل** في الوجود
 في الوجود **بطل** في الوجود **بطل** في الوجود

الى الواجب منه به لمزم عدم الواجب ذاته اذ ان
وجوده مستند الى محله اخر ولم يستند الى الواجب منه
اصلا لا بالذات ولا بالواسطة فتدبر مع بقائه على
لا يكلف المعلق عليه الموجد واما عدمه مع عدم علته
فليس بحال فلو كان مجموع الكمالات الغير المستند
الى الواجب لذاته معدوم لما لمزم محال فلا يكون وجودها
واجبا من ان ما يجب به وجود الغير اما واجب بالذات
او مستند اليه هذا كحقيق ما ذكره المصنف في هذا المقام تأمل
فظهر لك حقيقة المزمور وهو وجوب الغير بمنزلة وضع
منه فانه تأمل ان الطائر وهو ذلك الغير بمنزلة
في سعة المعدم لان المودى المقدم الى وجوبه وحيث
يكون في الوجه الذي ذكره في سائر المقام المذكورة
والمختص بك فظهر اننا قد اصابنا في
بعض المقامات عرضتها في مقامها الى وضع مقام
لان عدم انتباه الى وضع على عدم وضع قدم كيف
ذلك وضع في عرضتها وهي وبها
في عرضتها على الوجود وهو راسخ في
العرض على الوجود لتوضيح ذلك
فالحق كذا ليعلم ان بعد هذا التوضيح

هذا وانما يثبت انما هذا العالم
 بـ وجود المركب ان يكون واجبا محلا
 او كلف فيه المقدمه القائله بان
 عدم لا يكون موجودا بل يثبت
 لو لم يثبت ان لا يوجد شيء
 للحادث لا بد ان يكون حادثا
 وهف وعلينا انصا كلك
 الكواشف مع تعارضها فممتنع
 على العلم الموجبه كلف
 متعارف ان لا يمتنع عدمه
 محققه في نفس الامر فلا يكون
 يعلم علم ان هذا الطريق ليس
 واقوم واد اجمع وكنت علمت
 ان لا يعلم بحرق كحقي سابق
 واد ثوبا ان الموده العالمه
 في عاتق الكفار والنظريات
 بالنسبه الى الطريق الرابع
 من ان لا تتفاوت
 في الوجود متساويه وهو عظيم واجب الوجود

عدم نشیء الایمان علی الوجود و اتصال الوجود
للمکان لا یزید لک بشیء اما لا یزید منی ملاحظ منون
الکلی و هو لا یعنی ذات حسیس هی هی وجوده و لا
اقتضایا تافیرا فاما ان اقتضایا ذات حسیس هی
وجوده اقتضایا غرام ضروری بلکنی وجوده
راجح بالنظر الی ذاته رجحاناً و اصلک فی الوجود
جان کانی هذا الرجحان کافحاً و وجوده لم یکن امکان
نی وجوده الی غیره بلکنان استقلاله و لا یلزم
جمع احد المسادین و لا رجحان الی الاخر و کذا یجب
العلم بترجیح الوجود و لا رجحان بترجیح الراجح و فی
غیرین و حینیه کانت به المقام فاکشف الایضاح
فی الوجود الذاته لا حد فی ممکن لا یصور و کیف
الاولی و الذاته لا یعی فی الوجود و بین کل مبیها
فی الامور العانیة و سیم فی الکافی ما یکدی
رجحان الایمان و استبان منه ان الاولی بظاهر
العلم ملاحظ منون و لا یزید منی ملاحظ منون
الکلی و هو لا یعنی ذات حسیس هی هی وجوده و لا
اقتضایا تافیرا فاما ان اقتضایا ذات حسیس هی
وجوده اقتضایا غرام ضروری بلکنی وجوده
راجح بالنظر الی ذاته رجحاناً و اصلک فی الوجود
جان کانی هذا الرجحان کافحاً و وجوده لم یکن امکان
نی وجوده الی غیره بلکنان استقلاله و لا یلزم
جمع احد المسادین و لا رجحان الی الاخر و کذا یجب
العلم بترجیح الوجود و لا رجحان بترجیح الراجح و فی
غیرین و حینیه کانت به المقام فاکشف الایضاح
فی الوجود الذاته لا حد فی ممکن لا یصور و کیف
الاولی و الذاته لا یعی فی الوجود و بین کل مبیها
فی الامور العانیة و سیم فی الکافی ما یکدی

عشرها

سطر
مور

ان کلمه زجده اولک واحد منها فارغ الوجب
عنه فانه في ظرفها والافلا كما يظهر واعلم انه
على تعدد صيغته اما على اطلاع السلسله المذكوره
لا على سلطان التسلط ولا على كذا بل على اطلاع
الذات كذا كذا فاما بل قد بين ان كل واحد
صريح بها والسلسله لو قد غرقت مامنه فندكر
اعلا اقل من ان يكون موحدا لو احد منها استدار لا يترجم
فما فرعه عليه او امساع الكسوف بدري شي لا يترجم
ان يكون الشي موحدا مطلقا فصلا غير ان يكون موحدا
تدارده فكون واقعا في نظام السلسله هذا الضم
توسعه كذا على ما ذكرنا وانما ولا يخفى عليك
انما حوته شامله في ان لم لا كذا او اشاره الى
انما حوته المنوع المذكوره حصل مجموع مدونه فانه
كلمه فاما حرا او بل لزم توارث عليها مستلزم
على مفعول واحد هدام وقوله لان ذلك العنصر له على
به حده السلسله فاما مدفوع بان العله الموحده
بما انما يكون في السلسله فوسم طالع لزم ان يكون
انما حوته فاما حوته فاما حوته فاما حوته
فاما حوته فاما حوته فاما حوته فاما حوته

مع ما فوقه من الامتناع قوله رب كذا الخارج
 عنه لعقد الاحاد علينا ان اراد العلم الاستقلاليه
 قوله ولا تحقق من الاحاد مع عدم الواقع في السلبه
 مع هذا المجموع بدونه قلنا مع ما على لزوم ذلك ان لم يكن
 للخارج مدخل في وجود بعض الاحاد وهو ان لا يلزم
 من معنى العلم الاستقلاليه في العلم المطلقة وان اراد العلم
 بالجميع الاعم فعمله لجميع الاحاد مسلمه لكن لا يلزم منها
 التسليم كما حوت الاساده الله وانصاع على هذا الشق
 قوله واذا كان على لعقد الاحاد يلزم توارده على
 مستقلا من على معلول واحد والسنه ظاهر وقد انشأ
 الله من معنى عنه هذا مع بناء على ما مر من ان
 من الكل الافرادى والمجموعى ولا بد ان يكون معينا
 ما لم فيه ما فيه من فعدد معطى سلسله هذا القدر
 به اعلم ان كان الواجب عليه ما يكفى في حد ذاته
 والمنع الذي اورد ورجع اليه والله تعالى اعلم
 فيه انه يجوز ان يكون المقصود به ان
 الترتيب العلم المستقل بالاحاد المطلقة كسلكه في
 العلم المستقل فقولنا لا يلزم من كونها واحده
 في قوله مستقلا - رده الى هذا ما فيه فافهم

يشك في فريده . . . است حسره عافى . . . المعتمد
 في سائر المعتمدات . . . وكرهاني سان . . . موم اندو
 او الترتيب حاسق . . . مسافى الطريق . . . المقصود الاول
 فلا يستلزم . . . يقدم الشيخ على نفسه . . . واما قوله
 في مقدمه . . . ولا يخفى في ان كلامه الامور . . . صور الدور
 علمه وعلوه . . . ما يكونه علمه . . . وكونه معلوما
 فوامك في التثاوين . . . ما عتار دون الاخر . . . وهذا
 بيني ان العلم مطلقا . . . مقدمه على المعلول . . . وقد
 قدم الكلام عليه . . . مفصلا . . . اعلم ان امتناع الدوام بالضرورة
 ثم ثبت ان الامام الرازي قد ذكره . . . عليه واما ما لا شك
 فاما في ظاهره . . . الاول . . . ان التطبيق قال في شرح
 المتواتر هو . . . نفسه في بيان التثاوين . . . في الامور
 المتعاقبة في الوجود . . . كما في التعليل . . . في الامور
 المحمودة سواء كان . . . رتب طبع كالعالم والمعتنوا
 احد . . . لا يعاد او لما يكون . . . رتب . . . كالمعوس
 الدائم . . . الحار . . . وليس ايضا . . . متوقفا على سائر
 في جميع . . . التثاوين . . . في تمامي هذه الامور كلها
 انهم . . . في هذا على راس . . . الحكماء . . . في سائر
 وان . . . السائق . . . في سائر السائق

صورة
 سر

متصاعده في العلم لا متنازله في العلم
 و قد روي عنه باينه و هو موحود لا سكت
 مراتب الاعداد يست بقا صيغها موحوده في العوالم
 الناقصه لعدم اقتدارها باحاطة التفصيل و اما في الملائك
 الاعلى فلا بد ان يكون موحوده في الملائك
 لمزم عدم علمه بها كذلك و انما يلزم البعد في واجب
 و انما في المسطره في غيره من العوالم الموحوده و انما في غيره
 و ايضا ان كلامه تلك المراتب مضافه نصفه بوجه
 في نفس الامر مثل انما فوق ما بعد ما و بعد ما فوقه
 فلا بد ان يكون موحوده في نفس الامر لان سوت
 شي لشي فرع سوت المثبت كما هو المشهور عنهم
 و انما في الصافيها نصفه شويه في نفس الامر قريب
 من الحاج سوة و لا خلاف ان ان برهان ان الحقيقة
 في سوت في الوجود في الخارج لم يكن فيه الوجود في الوجود
 و في نفس الامر فالاشكال باق ما ذكره الله تعالى
 ان تعال ان اكر المكلين لا يعوان بالوجود و الذي
 و لا يلزم عندهم من كون شيء معلوم بكونه موحودا و لا بد
 عليهم ثناء و قد روي عنهم في جهل انحاءهم بالوجود و الذي
 ان المعبرين في جهل خدوا مضافا نصفه

زعمون جمع المحشون من موجودات خارجيه وكما
تبيح الامور المصنعه بالصفات الشبيهة بوجود
خارجيه تامل في هذا المقام يظهر لك عبيدة الحرام
ويبين ان عام كل حادث لا بد ان يحقق نفس الامر
وقد وجدوه اسو مسرته غير متناهيه معال العلم
الموجب له سواء كانت مائه او لا لا بد ان يحقق
في زمان وجوده لا قبله ولا بعده والامر بخلاف
المعقول عليه بلزومه له او كحقه قبل كحقه وهذا
شأن في العلم والاستلزام والكلام في علمه كما يتلوه
ولهذا يلزم كحق امور غير متناهيه سره معاني نفس الامر
ثم ان اعتبار محسوس في حد فارق ولا شك ان
برهان التلويح على عدم مائه فيها ولا فرق في ورايه
منه وجوده في الخارج ووجوده في نفس الامر
والعلم ان قد اعترض عليه بوجه اخر ايضا وهو ان
الحال في مجموع اى مائه لا ينافي العلل والمعلول
في نفس ذاته بناء منها حتى يحصل جملة اخرى
وهي ان نظامها في احوالها على الاخرى على الوجه
المعقول فيكون مجموعها لا ينافي ذلك احواله
في نفس الامر فان ما رندو مدته في حال وكما في

منه نور ممكن في نفسه واحب منه انما اذا كان في
في الامكان يكون شي من الحوائج او اجتماعهما في
وحتى تعلم بالفرق وان ما سوتها عدم التماهي
محال انهما في نفسه لعل وجه التماهي في
حيث ان الامور المتعاضدة في الوجود ولا وجود
الغير المتماهي منها اصلا لا في الخارج ولا في الوجود
مقتضيا وعمل لا يتم في السلسلة الغير المتماهي
موجوده على الاحتمال غير موجوده في زمان واحد
لكنها موجوده في جميع الارض المتعاضدة هي اربعة وجود
وجوده ولكن ان يكون ذلك اشاره الى ان الوجود
الخارجي قد ضبطها في الارض المتعاضدة الغير المتماهي
وهي كمن هذا الضبط في السلسلة في الارض المتعاضدة
المدة اربعة فالاعمال في الارض في المطالب العالي
حد الا فكار مده اربعة غير متماهي على انما
فقد يروى ولا يوجد الامور المتعاضدة
هذا لا يتم في الجواهر في العالي
في حواء ولا في الداهي
صعق قوله لكن ان يكون
بما سوتها عدم التماهي

ص
ح
كل

نه انه لا يحتمل ان يكون واحد في جملة الناقصة باراً
في جملة الزائدة مع انه لا يوجد في الجملة
واحد لا يكون في جملة واحد في الجملة
التي هي من الممكنات وانما ان يوجد في جملة الزائدة
واحد يكون في جملة واحد في الجملة الناقصة
التي هي لان الساعات بها ليس الا الواحد
وكذلك الزائد وما يكون في الاوساط ليس
تتواجد في شيء من المعدلات المذكورة ويقترب منه
فقد وقع كل واحد من احاد الجملة الناقصة باراً
بعد احاد الجملة الزائدة او كانت الجملة
في وجودها من الايام والجملة وان لم يكن هو احادها
تتواجد في شيء من المعدلات المذكورة وتحتاج لظهور
الجملة ولا يحتاج في ذلك الى احادها بل لاحظ
احادها منفصلة بل يمكن في فرض وقوعها
منها في حال فرض ان النقص يدرك على الامور
في الجملة من المفقود في عاج سواء كانت منها
في اولها في الجملة في حواشي شرح التوحيد
فيها فظهر ان الجملة ان كان في كل واحد
فيها في الناقصة باراً واحد من جملة الناقصة

ووجود
بان ذلك الفوج ان كان في الدين موقوف على
موقوف وان كان في الخارج موقوف على السب
لا كمدى النسخ في السنة بل لا بد من اشتراط المدة
الممنوعة وما ذكره المحقق من جوار ان تقع احكامه
من احد لهما باراء واحد من اخرى بان مراد بجوار
العمل الذي هو الا حمار بان عرصه وقع بان
الدليل في هذه الصورة مع بعض مقدمات
مانع كونه احما للثا و فوع ولا يلغ احدا في اجراء
الدليل بل اعانم بان ثبت الامكان الذي
فقال نو كات الامور الغير المتساوية ممكنة لا يمكن
كل واحد من احدي السلسلين ازا و ام من لا
لكن ذلك يحج الى الدليل والحق مع منع الظاهر ولو
سلم الملاءمة فلا بد لدليل لا مع يكون زياره الكفار
علاوة في الا و ساطا و الطير اختلف اعني كلامه
ان منع الامكان لهذا في بعد كون احكامه
معارض من المكابرم و ايضا في الملاءمة
كاف في المطافع لمسلم اعني ان ثبت علمه
لا يحج على القبول الذي هو في الامور ولا في الارض
تاريخه في الا حمار و ليعتقد ان الانسان

أشارة إلى السر في أن هذا هو الحق في الطبيعة
 التي هي ما كدك تفهم كرهه وانهم
 من الناس وقهر على يد الموصف على أن
 هذا هو د على بعض النواحي العالمية كدور
 الماطقة كدور البدن واما على حقه فالق لها
 هذا ولم سطر المصباح الجواب عن هذا الاعراض
 ولا يفرقها من حله احرى لا حاد تلك السلسلة
 وجو دامور غير متساوية في ارضه غير متساوية
 تلك الامور المحقة في الارضه الغير المتساوية
 اولها كالمظهر الاول في عالمها ولها ترتيب باختيار
 فانه ان الترتيب والاعمال معافان في هذه الاشياء
 لان تلك الامور هي في العالم من حيث هي
 والاحكام اذا كانت في ارضها كانت في الارض
 لا الامور المرتبة العظمى في كلكات الافلاك
 فعمه ما فيه الامور الاعراض في الارض
 الاعراض حيث قال في صفة من حيث هي
 ان البرهان في العالم في الطبيعة
 على عام انما بل كالعالم في الطبيعة
 ليس ما معه بل في العالم في الطبيعة

[illegible]

المتشابه في التطبيق المذكور في ما قبله كما ينبغي
 ان لا يفتقر الحكم الى تلك في كل منها فقد اختلف
 في تعريف ما فيه على انه لا باعث لا بد
 في هذا المعام وفيها تلك المنوع اى النوع
 والحد فخصات المذكورة في وجهي الاغراض
 ان كخص ما ذكر في الوجه الثاني المنوع الاربعة
 المذكورة وقد نقل عيسى في الخاتمة انه قال
 هو العلامة الطوسي وقد علمه المعلومات الغراء
 اعلم ان ترتيب الامور العر المتشابهة اذا كان في
 الصفات عند كل السلسلة في جانب العلم واذا كان
 بطريق السائل كما حاسب المعلومات
 ان كل المعلومات ما واولا وطلب في علم
 فهو في جانب المعلومات من منم في وجه علم
 واما ليس في كمالها في وجه علم في علم
 فقرر هذا مفعول في العلم في كمالها في علم
 خارج العلم المتشابه الى علم
 المتشابه الى علم المتشابه ووجه
 الموجود العر المتشابه في وجه علم في علم
 الى العلمين واتى في وجه علم في علم

منه الظاهر ان اللزوم قد مر عدم التماس الاستصحاب
ان العار اذا توجه الى واحد واحد من الالفاظ
انها من سبيل التفصيل كونه ذكره من ان
يكون متساوية فيها على خارجيها على كل كلمة و
لكنه الغرض من هذه ولا يلزم ان يكون در العز
التي هي عليه واما اذا توجه الى مجموع الامور الغير المتساوية
التي لا يحرم مما ذكر في الاستدلال مما ذكرنا من ان
عدم التفرق بين الاعمار من مالم - فلذلك
مع بعض المسافرين لم ينع لما كان هذا التفسير غير تمام
لوزن بعض المسافرين هذا البرهان بهذا الكلام
علته ان ترك هذا الدليل وبعك برهان
من وقد نقلت في كتابه ايه قائل الزعم
في الحق قدس - من حاشية شرح التحرير
نام ولا بد من ان يكون هذا هو الحق
في هذا الموضع اقول وبك تقرير
المراد من هذا هو بعد احسن التفسير
الممكن
ما بين هذا وبين ما ذكره من الاعراض ما لم يكن وهذا
المراد من هذا هو في تفسير المحل في كل ما ذكره

من بعض ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في شأنهم الما ان بعد فيها التقدم والناظر وصية
 بالتصانفان وبيع ان تعلم ان هذا البرهان يروي
 في الامور الغير المتساوية المرتبة المتعاقبة ايضا
 الاطلاق والارضية فان كل واحد واحد ما
 معلول لما قبلها ومتاخر عنه كما ان العلم والمعرفة
 متصانفان كذلك والتقدم والناظر وكذلك
 في الامور الغير المتساوية الموحدة مع المرتبة
 ارضية عدد وثبات كالنفوس الناطقة البشرية
 على رايهم فهد البرهان مقوون على راي الحكماء
 وانت خير ما مر ان من باب الاعداء الغرالمية
 موجودة متعصلا في الماء الاعلى ونفس
 هذا البرهان فيها انه ما بعض على كمال البرهان
 في البرهان القوي هذا البرهان ايضا
 بالامور المذكورة في هذا الباب
 الضعف كما سطر في هذا الباب
 وان وقع في توضيح هذا الباب
 كما سطر في واحد من هذا الباب
 هذا الباب في هذا الباب

كأن يقع له في المحسوس الظلال في أفق الجواب .
وهو شعوره بالأسات المعقدة المبنية على
أن هذا البرهان محسوس هذا على تقدير بونه كذا
لأنه يحس على الغير هذا هو الكلام في المعصية
وله في أن هذا الشارح كذا قالوا المملوك
فإنه أحد طرفي ذات له ذاتة فالعصيان المحقق
في ذات هذا المطلب لأنه مع ذلك الرخاء
لم يحس وقوع الطرف المرحوح نظر إلى ذات المملوك
لم يكن ممكنا كما فرضناه ممكنا ولو جاز وقوعه نظر
ذاته لجاز رجحانه على الطرف الرابع نظر إلى ذاته
في تصور الوقوع بدون الرجحان لكنه لا يجوز
تبعث ذات المملوك وهو رخصان الطرف
وهو المصداق لهذا ما يتم إذا كانا متضادين
ورخصان الطرف الرابع على سبيل وجود
اعتقاد أن بين الرخاء أيضا فلا
ما ينافي في ذاته ذات المملوك
فإنه شأن أصل النزاع عما هو
في أحد الطرفين مع
في متابع الطرف الآخر في الحقيقة لم يزل

ان يكون مقتضاه تلك ان يكون في ذاته مبدأ الوجود
 بذاته حيث يتقطع اذا عتبار وجوده وحقائق الاول
 هو في ذاته تلك المراتب نظر الى ذاته من
 لا شاع في مقتضاه ذاته وحقائق الطرف الاخر
 الطرف الرابع في كل مرتبة من تلك المراتب
 بالنسبة الى الممكن لا واجب فلما ينافيه حواجز وقوع
 المرحوم جوارحها مما لم يتم اعلم ان هذا السبب
 المذكور في حاشية المحقق الشريف قدس سره في شرح
 ودفوعه بان الكلام في الاول كونه ايجاباً للممكن نظر
 الى ذاته فلما يدان كونه غاية تامة لها ومبدأ الوجود
 والمقصود من نفي هذه الاول كونه له في حواجز
 الممكن نظر الى ذاته من جهة احتياج الى غيره
 لا يحق في ذاته حصوله اولوية لاجل طواف
 فلا تعلق به غرض لان الممكن مع هذه الاشياء
 محال في نفسه الى غيره ولا يبرأ
 على وجود الصانع تعالى طامه
 ترجع الطرف الاخر في دلالة
 على انقضاء تلك العلة
 انما يتم ان لو تحقق سبب الطرف الثاني

انتهى به وجهه من المذكور في الاستدلال على كماله
 شأنها قوله أو على بعد ركوبها ترجع الطرف
 ما في ثانيا علم قطعا ان الشيء الواحد في زمان واحد
 لا يمكن ان يكون في عام واحد ومكان واحد وسالها
 كالاذا في ان ملك الامور ليست ناقصة بل متضمنة
 في الملك بالعدم والملك في ما عتبه لعدم
 ان ربط الساقض هو شرط كلية الحكم المنبثقة في الوعد
 فحقه هذا مردود عما يرد على الوجه الثاني
 ان في رك هذا الكلام والافضل على الوجه الثالث
 في سكرام - ولا يخفى ما في هذا الوجه فالجواب
 في انه لان القوم جعلوا هذه الاضافة في شرط
 الثاني من فاد القى على عموم لم يكن الساقض مع
 استغناء فانه اما المخصص بما عدا الكلمة او الوجه
 الاخير انتهى كلامه واعلم ان النجعة ان المعنى الساقض
 في هذه النسبة السوتية هي مورد الاحتياج
 في سبب في الوعد والتاويل واعصار الوجود
 في الثبوتية في غير ما في الجملة وهذه النسبة المذكورة
 في الاضافة في الجملة في المذكور في النسبة
 في في النسبة السوتية في الجملة في النسبة السوتية

الاشراج واللا وقوع فانما قضى في وقت واحد
توحيج واللا وتوحيج لا تعد فيه ومنه يعلم صحت
الوجه المذكور الى ان يراد بالاول فلا وجه
لما صنفه مع بعده عن كل منهم مردود بان
الشوكة اذا عرفت ما هي وجه كمالها في
الوقوع واللا وقوع الواردان عليها واما في
قطر واللا الثالث فلان المواد المذكورة ليست
ثلاثا وهي رفع الاخر كما انما في اللاحق واللا
اول واللاحق مطلقا منه فعلا لا بد من التوحيج ثم ان
ارتفاع المانع عن معصية في كل علة تامة عندهم هذا
الى رد التوجه الذي احساره الله ووجهه في ما
انما كثر امتناع الطرف الاخر لا خفاء في ان يريب
البحث لعقبة ان اعدم هذا الايراد بل انما يفت
انصاع على الاسرار والاول وهو ان معصية
مقتضاه بواسطه في غيره هذا ايضا ليس بواجب
في قولهم ان الواجب ان لا يكون معصية كما
النظر الى داته غير انما يستلزم اليه بل بعد العلم
وكونه قدس سره دعاه في وجه قوله فلا وجه
الى كونه من الغرض ان لا ينافي في وجهه وكله

فما ذكر في قوله من تسليح التوحيد تحت قوله بالحق
الكلف فان معنى قولهم ما كتب له الوجود في غير
الوجود ان يكون هو هو و حده تسليما للوجود
وذلك لا ساق في الواسطة في الملزوم اولى كلامه
اولا يلزم من امكان المعلول امكان العلة و عدم المعلول
الاول ممكن محو هذا سبيل و هو ان عدم المعلول الاول
لمن اعم لعدم العلة الاولى و المملزم للمح مح و ابد اشهر
ان استحالة اللازم تستلزم استحالة الملزوم و يجب
ان يكون عدم المعلول الاول محالا و الجواب ان المملزم
المح مطلقا و عدم المعلول الاول محالا بالغير نه او بقى
بسط كلام فوقه و ذلك و هو امكان العلة و عدم
امكانه اللازم لميلزم امكان وجود المملزم بدو
التعارض و هو معنى الملازمة بينهما و اكل ان امكان المملزم
انما هو بالعباس الى ذاته و هو يستلزم امكان اللازم
بالعباس الى الله اعني ذات الله و لا امكانه بالعباس
الى ذاته و لا يجوز ان يذوق بالامكان بالغير فان
ذلك انما هو في ذاته و هو من ذاته الى الطرفين
و ما يمكن منه امكانه من شأنه الى الغير لا امكانه في ذاته
يستلزم التميز و شيئا من اما من ان كان المملزم في ذاته

بشيء من الوجود والعدم فانه قد ثبت ان لا شيء من
الافعاله ثبوت على تقدير وجوده هو المعلوم الثاني
بعدم جواز ان يكون المانع عنه مستعاضا بالذات كشيء من
البارئ و ذلك لانه كجواز ان يكون المعلوم الاول
من قبيل الشا ولا بد له من شيء دليل على واحد
ان علمه العدم عدم علمه الوجود وبذلك على ان العلم
دار على علمه وجودا وعدما وهو ان كان طاهرا
غير من لاصحاح ان يكون وجوده على عدم شيء
اخر ان يكون وجوده دارا على وجود شيء واحد
على عدم شيء اخر ويكون وجوده في الشيء مستلزما لعدم الشيء
الاول لكنه ليس بعلم للعدم ولا بد لغيره من دليل
فعدم علمه العدم يكون وجوده علمه الوجود
مستلزما له فانه ان عدم شيء لعدم المانع كوزان في
علمه وجود شيء اخر فعلمه الوجود عدم عدم علمه الوجود هو
علمه العدم وهو دارا مستلزما لعدم عدمها وهو عدم
علمه العدم ليس بدارا لماك علمه له ومنه علمه
فوله لان عدم العدم اما في نفسه ولا في غيره
وبذلك العلم المستلزم له فيكون كذا في الوجود
في غير دارا على كذا في الوجود ولا يكون كذا

على تقدير رآه واصلنا في عدم القدم على ما هو مقتضى
على حصول العدم مرتين وذلك مع ظهوره بظهور
فما عنهم وما بطل السبيل بطل التلويح لو ارم
العلم انما يظهر اذا كان رتب العلم كائنا في
فما بطل السبيل واما بطل قدس سره في حاشية البحر
على اصل الامر اذا علم ان السؤال الذي ذكره قدس سره
في الجواب لدفعه هو ان تعال العقول
على ان الحكم يحتاج الى فاعل فبعبده الوجود معار
لما هو في الامر واكثرهم على ان ذلك لا مكان وفيه
يبحث وهو ان الحكم هو الذي اذا نظر اليه مع
مع النظر عما عداه لم يك له لذاته وجود ولا عدم
لما في كون ان كماله احد هما لذاته لشرط عدم
فما يحتاج الى فاعل لوجود معار لذاته هذا كلامه
قدس سره تعاريفه في تقرير السؤال بطل بطل
في التعاريف من هذا السؤال في ما ذكره
في اصول الفقه انما في انما في الحكم الى العلم
في كون في كماله كماله كماله كماله وجود
ولا عدم كماله كماله كماله كماله كماله
فما بطل في كماله كماله كماله كماله كماله

يظهر اذ احتاج المتكلم الى ما يفتقر اليه من جهة الوجود
وهو لا يفتقر الى الوجود لوجوده لوجوده لوجوده
منه احياء الى علمه حرد و بيان معبود الوجود
والموترفه ليس هو الرحمان لانه لا يبدان
معهود الان الا كما وفرع الوجود ولا التامه كسر
الرحمان للوجه المذكور ولذا قال ان وجوده
عنه انا الكائن الوجود وصفه مسيره الى غير ما يظن
ونه و بطله العبد حاكم بوجوب تعدد المور بالوجه
و ما يكون موجودا له بشرط انفسا او محتمل لذاته
فهو واجب لذاته بذاته كلف ولا يبدان
الواجب لذاته الى اولا يستد الى ذاته ولا شدة
ان عدمه متمم لذاته لا يستد اليه واعلان الجاهل
بالشرط هنا ليس معناه المشهور بل متعلق بالوجه
عليه الشئ وجودا او عدميا وان اشترى اليه
ما فيه ما فيه التخصيص وهو الفرق بين احتياج المانع
في نفسه وبين امتناع المانع واليس ارباب
المانع هو امتناع ما فيه المشي عنه لا ما فيه
كما في الوجود ونظاير ما في المشي عنه
ضابط مشهور في نظامهم و كبر ما في المشي عنه

واما في الامور المتعارفة فيكون ان كل نوع كان كذا او غير كذا
 ان فردا منه اي فرد كان وهو ذلك ان تنصف
 ذلك الفرد بذكر النوع خاص وذاك النوع في غير
 هي ان تنصفه وحره غير ان تنصفه فانه كذا ان يكون
 في الامور المتعارفة فيكون ان كل نوع كان كذا او غير كذا
 ان فردا منه اي فرد كان وهو ذلك ان تنصف
 ذلك الفرد بذكر النوع خاص وذاك النوع في غير
 هي ان تنصفه وحره غير ان تنصفه فانه كذا ان يكون

بالاعتناء في تصحيح جميع تلك الآراء في علم
 انت خسر ما فيه مما سبق ان الامور الاعتبارية
 مطلقا لا تكون شرطا للوجود اصلا نه على ذلك
 يصحح لان الموجودات الممكنة كلها متوقفة على الوجود
 والاحتياج والماثل والموجوب السابق وكلها
 الاعتبارية وقد صرحوا به وما قيل من ان عدم الوجود
 كما سيف عن امر وجودي ثمرد وانه يكلف ثابت
 بدله الفصل لا كورا ان يكون العدم ان يكون موجودا
 في الوجود وكورا ان يوقف عليه الماثل في الخارج
 يوقفه على امر وجودي على هذا كورا ان يكون
 الشئ في وجود اخر حيث وجوده، فوط كالماتر
 وجوده وعدمه معا كالمعدات لا بد من وجودها
 على وجوده، ويمكن ان يكون ثوبه فيا لم يكن
 هذه الاغدار واهم اشارته الى ما فصلها في بيان
 تلك الاغدار في الوجود ما سجدكم في ان اول
 سلم الوجود سطره ما فيه ايضا وادور عليه
 ما اور في الوجود الثالث على البعد الاول
 الاسراء الاول كما لا كمن على الثالث وبقية
 في الحصة بعد الى البعد الاول في بيان لان الوجود

نظر الى الاول المستند الى الذات
وهناك نظر الى الذات ولذا لا يسمى عليه بعض
معنى الارادات المذكورة هناك ضرورة مع
انها بالذات هذا انما تم او اوجب ان يكون
مختاراً فان معلولي عليه واحد او افعالاً ومختاراً
بذات لو كانت محل تأمل مستمرة
لاستاءة في هذا انما سم اذا كان اقتضاء الذات
الرجحان الطرف الرابع على سبيل الوجوب اما اذا كان
او بماء له ليس على سبيل الرجحان ايضا فلا بد
ان تقول ان مروجته اذا كانت بالوجوب
بذات مستمرة لا متناهية واما اذا كانت لا متناهية
بذات اقتضاء الذات الرجحان على سبيل الرجحان ايضا
فلا يكون الرجحان واحداً وكذا مصادره وسواها
وان لم تكن المروجته واجبه لا يكون الطرف الرابع
مستنداً الى نظرنا او ربما انفسه وجه الله تعالى اليه ليس
بمخرج بعض المحققين كما قلناه بفسلاد ولو سلم فلا
على الامتناع الذاتي وامتناع مطلق لم يوجب
الطرف الا انه كذلك لا وجوب الذاتي فيما لا يشبه
نظر الى المكان وموقع كل شيء في ذاته على وجه

حال

انه لا يوصف الا مكان على رجليه مع توصف الا
 على الرجاء بل ومع ان يكون الطرف المرحوم
 راجح على كونه مرحوما به الا متابع لما هو
 لاني زمان الوصف لانه لما يكون كذلك
 وصف المرحوم في زمان كتحققها ضرورة والوجود
 اللازم له هو الوجود بشرط الوصف المذكور
 انما هو الذاتي فيه رده وهو ايضا في هذا مبني
 على ان امكان الخيال كما هو المشهور كفن الفعل
 الاول في وعده ليس بمحال بل هو واقع
 فليت بعد ما ات انه لا يكون احد الطرفين
 لانه احصاء الممكن الى ما عطية لوجوده وروى
 في الخالف كما ذكر المصنف في حاشيته شرح الخبير
 من ان مقتضى التساوي في الاحتياج الى مرجع ما يخل
 فلم لا يكون ان يكون ذلك طرح عدم سبب الطرف
 الا في زمان ممكن وفتحه في الفيزياء في ان
 الى غير في الوجود لا بد له من مؤثر موجود ولذا
 حكموا بان العلة الفاعلة ضرورة في كل معلول
 خلافا عما من العلل وان العلة العلمية لا يمكن
 بل لا يمكن في علمه بعد ما لا يكون له كذا

العلم

اودى فان كان تعالى وانشأ احصاها الى نحو ثوب
 موثر موهو وحكم ملك المعينه فان قلت مدله
 الحاصل اما حكم ملك من المتشابهى الى طرفه
 ان كان حروك اولى قلت له ان يقول اذ اخرج
 من على بعد سائر الاوليه فلم لا يحور على تعدد سائر
 من ذلك مبرهان اسهل كلامه واعلم ان الاوليه
 انتم له لو كانت كانه من وقوع الممكن لم يكن
 امات الواجب ولذا عموما بطلانها وكذا اذا
 لم يكن كانه فيه كس حاز ان يكون الامر كذا
 ذات الممكن الذى يوقع عليه وقوع الطرف
 ابراج عليه عدم سبب الطرف المخرج وبذلك
 ان يرضى الى الطرف الرابع هو الوجود
 ان يوجد الممكن من غير حاجة الى موثر موهو
 الا حواله كبرر وكذا الحاك من صدر التبادى ثم انه
 ان ثبت ان العلم لا اعلم ضرورة من كل عمل
 ليس الممكن لا يكون على ان يوجد بعد وجوب
 الواجب سواء كانت الاوليه وبممكن كانه
 الى وقوعه ولم يكن اصلا فلا يفتى سوت
 الواجب على تحقيقه وبذلك طرعى كانه معلوم

انما المقدمه على قاعدة
 حاشية جواز ما لا يمتنع
 في الوجه وكان الواجب

صفت كلام المصنفين وجوده في وقت واحد
امكان وجوده في وقت واحد في وقت واحد
والضمان الذي لا يخلو في العقل الا انه لا يخلو
الى محلولاتها فلا يستلزم الدعوى الكلمة كذا
المصنفين حاشية شرح التخرير في حاشية في حاشية
في ان العلة الباطنة قد يكون سببها وكذا انما هو
معلم الحاشية الامكان والناشر والاحياء والحيوان
في الامكان والاحياء وما سواها من موصوفات
اولا ومفروق عنها عن تلك العلم في سببها
منها ومع ذلك يصدق في تعريف العلم عليها
العلم الا ان يكلف في حال المعقول في كونه هو وجود
الوجود في ذلك يكلف في حال هو حلال في الواقع
ومصادم لما قرر في الحاشية في كونه الحاشية
الحول في كونه الحاشية في كونه الحاشية
والصفات السابقة على الوجود وكلها في الامكان
والاحياء وغيرها ايضا في كونه الحاشية
المسولي في كونه الحاشية في كونه الحاشية
في الوجود الحاشية في كونه الحاشية في كونه الحاشية
ما ذكره المصنفين حاشية شرح التخرير

في هذا الكتاب من الوجوه التي هي عليه من تعليلاته ما يعلم ان
 التعليل ليس في كفاؤه الذي ذكره في كتابه من الوجوه بل
 او من الوجوه ذات او فوجها معا كذا الحال في سائر
 التعليلات السابقة على الوجوه . بيان التعليل
 ان يكون له الا وهو واحد لو سلم هذا من الوجوه و
 كما ينبغي فطاهرا ان كان من الوجوه الذي ينبغي ان
 يكون له . واعلم انه لم يرد في شرح الرئيس وغيره
 من الوجوه لم يرد في التعليل ولم يرد في التعليل
 بل يكون كما ذكره المصنفون في التعليل كما هو
 ان ليس تمام تعليلها بالدليل ولا بالبداهة
 انما يقصد بها بيان ايرادها في شرح رسالة اثنا عشر
 في وجع الفراخ في اللغة في سورة الاحقاف
 السابع سنة ست وعشرين
 وسبع مائة وخمسة
 والمئة

جشنه ملا محمد
برسانه آغا و حب
قد

نسخه محمد

برسانه آغا و حب
قد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين



[illegible]

1941

[illegible]

في الرتبة الاولى مجموع مائة معدود من الوحدة الاجتماعية وروى انه صف اعمى
 بالانسان هو موجود بالاحتمالية انه لم يكن المبدء والاثنية موجودة كما ان الله
 موجود وان لم يكن وصف الوجود موجودا وان كان معروف في الاثنية هو
 موجود ومحمد الاثنية الى الابد بل منه علة وليس ان شي آخر يخلق الله
 في سر كرامة الانبياء كما ان على ما نقول في التنازل المذكور في حيث
 التنازل الى تفصيل بل المقادير في الكل المجموع احد عشر
 في حيل منصف بان الله سبحانه في التعريف لا يتصف بانها
 في الامور والاريد عليه ما هو عليه

[illegible]

شماره اول و دوم و سوم و چهارم و پنجم و ششم و هفتم و هشتم و نهم و دهم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كان وجوده في نفسه لا يتوقف على غيره
ففسها كانت على شأها ولا تستعد على
القبول على التوحيب في وجوده فذلك الوجود هو الوجود
الذي لا يتغير بغيره ولا يتبدل بغيره بل هو
غيره والارادة على تقدير وجوده بالكلية وقد صرح به في كتاب
السعادة بأنه لو تحوت الصورة المحسوسة عن الجس وكانت قائمة
بشيئها كانت حاسة ومحسوسة ولذلك ذكرنا أنه لا يعلم الوجود
على الوجود الا بخلاف من ان يعلم ان بعض الاشياء قد يكون
يكون معدوما فيعلم ان ليس عين "يوجد او يعلم ان ما في
كبره واجبا بالذات "الموجودات ما لا يكون واجب
عليه فانه قلت كيف . . . المعنى ان الوجود
هو مستتب الله قلت يمكن ان يكون المعنى ان الوجود
الذي هو ذاته وما هو مستتب اليه انما هو محضه جاز ذلك
بعدم التاثر بالاحكام ويكن "يعال" هذا معنى اقام به الوجود
الذي هو من الوجود وجودا قايما بنفسه في قيام الوجود
الذي هو من الوجود في قيام الامور المترعة على
عبارة من "فيه وجوه" و"لا يترجم"
على هذا "ما اذا" يكون اطلاق الوجود
الذي هو الكلام . . . في اللغة واما
الوجود على وجهه . . .
في اللغة . . .

الواجب على عود الوجود والعدم المذكور اعتباري فلا يكون
مقتضى الواجب له عدم ذلك واذا حملناهم على ما ذكرناه تحصل منه
المراد في معنى المرح والمهج الذي يعرض له طر حجب تشوش الذهن
وغير هذا الصريح فان قلت ما ذكرته من ان بين حمل كلامهم على ذلك لا يكون
بطلان الامر كذلك في الواجب بل لا يدل البرهان

في الواجب عليه ومن بين ان البرهان مشترك في الوجود
فلا يكون الامر الا كذلك في الواجب بل لا يكون مشترك في الوجود
منها واما لذاته فيكون مفهوم واجب الوجود متولاه عليه
لا عرضيا قلنا في ذاتها ثم تذكر المقدمات السابقة ونقد
المقدمات اللاحقة او عانت ان لو كان كذلك كان عروضا هذا المفهوم
الواجب لا ذاته قلزم تقدمه بل هو علم نفسه او لغيره فكل
واجب لا يتصوره الوجود فهو شرفا واجب لا غير واجب
الواجب فبما ان القيام بذاته واداءه واجب فاعاد

(57)

واجب لا ذاته امر مجرد انما هو واجب
واجب الوجود فكل واجب لا يتصوره الوجود
واجب لا يتصوره الوجود فكل واجب لا يتصوره الوجود

فيكون هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 فلو كان كذلك لكانت هذه المسئلة
 منسجمة مع ما تقدم من المسائل
 فيكون هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 فلو كان كذلك لكانت هذه المسئلة
 منسجمة مع ما تقدم من المسائل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

1991

[illegible]

10

100

10

3

122

—

1

1

10

Handwritten signature: *W. H. ...*

[illegible]

[illegible]

1944

المكتب الوطني لحقوق الإنسان

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]

2000

كونه الكليات معلومة في ذاته، بل هي كونه في ذاته
 وقام بذواتها أو بغيرها من كلياتهم لوهم انه علم باقسام كلياتها
 الاشارات وهو ينافي قوله كما سبق وكلام بعضهم مبني على المثال
 الاطلاحيه وبعضهم يذهب الى انه علمه به عبارة عن وجوده في
 جميع العقولات وهو في الخارج عين العلم وعين العلم في ذاته
 العلم علما فعليا لا بالمعنى المشهور وهو انه يكون العلم سببا لوجود الصانع
 في الخارج بل معنى انه يكون العلم عين الاتحاد في الخارج وهذا يكاد يشبه
 في الاصل الذي يشبهه به كونه كما سبق اليه انه وبقوله بان وجوده
 في الخارج وان كان عين العلم بالذات لكنه في ذاته بالذات وهو علم
 انه علم متقدم وسبب له من حيث كونه وجوده في الخارج بكله ومعناه
 هو ان رب الخ وجوده السابق لا سيما الوجه الاخير الذي ذهب اليه
 المتكلمون الخارج للوجود الذهني القابل له في الازل والمعدوم
 وهو فانه سببه في ذاته او التعلق بين العاقل والمعدوم الصريح
 في ضرورة الصريح سببه وما قيل في قوله هو صفاته في ذاته
 انه لا يمتنع منها مع الحق كالتقارر والعالم ويدر من عين ذاته
 الى شئ من الاشياء في ذاته فانه صانع في الاشياء عديم
 في ذاته لا يخلو من الاشياء في ذاته بالصفات كذا في
 حاله او من كونه علمه علمه في ذاته مطابقة لواقع وانما يغير

انهم قد استنبطوا بان العلم لا يتغير على ما يتغير في الوجود بل هو ثابت في ذاته
ويعلم في ذاته انما هو ثابت في ذاته على ما يتغير في الوجود بل هو ثابت في ذاته
يعلم بان العلم لا يتغير على ما يتغير في الوجود بل هو ثابت في ذاته
بالبحر المتعاقبة المترتبة واما يدرك التغييرية لو كان علمه بسبب حضوره
في ذاته او الراسخ على ان يعلم ان العلم لا يتغير على ما يتغير في الوجود بل هو ثابت في ذاته
يعلم ان قاعدة العلم والاكنت حائلا على ان العلم لا يتغير على ما يتغير في الوجود بل هو ثابت في ذاته
واما اذا وصفا علم ان العلم لا يتغير على ما يتغير في الوجود بل هو ثابت في ذاته
بصفة العيان وفي ذلك البعض الآخر بصفة التعود ولم يعين العلم في ذاته
بالحدود عندك بل بالاسباب المقضية له وبما في جميع الاحوال فلا
يلزم فيه تغير وسد اصله ولكن تسلسل للتوابع تارة بعلمنا باحوال الترتيب
التعاقبة اذ اننا فانه ذلك العلم لا يتغير اصلا وآخرين باسم بعض اعتدنا
الطلع على الاحوال المتعاقبة التي سببها على الاسباب الفردية
التي كانت في النظم الطلوع على ما وضع المرتبة المتعاقبة كسبب الحوادث لم يكن
في العلم تغير اصلا وهذا ما يشبه على ذي فطنة ونداء صحابه في
رسائلنا وتعليقاتنا باشلة آخرتم انه قد اشتد عمر الحكماء انهم سفيون علم
ته بالحواس على الوجه الجزئي واسترشتني فيهم في لاطين فيهم
اي ذلك مستمر عام طالع له جميع الكليات في علمه ذلك واخرى بالية
لا يمكن في انزاحة معلو له الحواس في النود الدائم في العلم بالمشقة
العلم بالاصول عندهم انهم ان يكونوا في العلم بالمشقة
انهم في العلم بالاصول عندهم انهم ان يكونوا في العلم بالمشقة

فيكون ذلك كقولهم في ذلك الامر لا بد ان ينتهي الى شخص
 له سعة كماله والاشياء الجزئية المحقق فانضم الكلي الى الكلي
 محسوبا ان يكون عليه بالجزئيات وهو المحسوبة على
 المحصن وذلك المحسوبة عندهم بالاشياء المحسوبة حصول
 صور الاشياء المادية للمواد فحسبوا اليهم اسم معونه علمه بالاشياء
 المادية وذلك كفر صريح وقول فصيح محاشي عنه من ادنى مسكة من العقل
 ويحقق مذبههم انهم ساط الكلمة والحرية كالمادراك لا العاقل في
 ذلك قد ثبتوا عليه في جميع الامور كذا لا بد عنه شيء من الاشياء
 والاشياء من ذلك ثم مثل الذرة في الارض وكذا السائر ولكن عليه
 وهو لا بد من ذلك كقولهم في ذلك الامر لا بد ان ينتهي الى شخص
 له سعة كماله والاشياء الجزئية المحقق فانضم الكلي الى الكلي
 محسوبا ان يكون عليه بالجزئيات وهو المحسوبة على
 المحصن وذلك المحسوبة عندهم بالاشياء المحسوبة حصول
 صور الاشياء المادية للمواد فحسبوا اليهم اسم معونه علمه بالاشياء
 المادية وذلك كفر صريح وقول فصيح محاشي عنه من ادنى مسكة من العقل
 ويحقق مذبههم انهم ساط الكلمة والحرية كالمادراك لا العاقل في
 ذلك قد ثبتوا عليه في جميع الامور كذا لا بد عنه شيء من الاشياء
 والاشياء من ذلك ثم مثل الذرة في الارض وكذا السائر ولكن عليه

بما لا يشك في كونه له ذلك لا سيما في ما ذكرنا من
مقتضى علمه في كل الاشياء بما هو عليه من صفات
الاشياء من حيث هو لا من حيث هي والاشياء من حيث هي
لا يشك في كونه له ما ليس له من حيث هو بل من حيث
المقتضى من بين ان لا يتعلق بهما القدر كغيره من ان لا يتعلق
بهما من حيث هو كما انهما مطابقا للواقع او لا ومن كغيرهم في ذلك انما هو نسبة
الاشياء على مقتضى الاشياء المشهور من ظهور التبادر الى الاعمال ودور الافهام
والتي تعلم انما لا يكون انما يتعلق بما يشترطه القابلية لا بما يلزم منه كلامه
و لا كما لا يخفى على من يتبع كتب العقائد من ان قدر القدرة
انما هي كونه اشياء بحيث يصح صدور الفعل عنه وعدم صدوره بالقدرة
و لا كما لا يخفى على من يانظر الاكل سببا لصدور الفعالت عنه فاذا نسب
الملكات اليه من حيث هو صدوره كان له هذا الاعتبار ايضا فانه لا يخفى
القدرة والارادة كما سعي بينهما وبين العلم بل بين العلم وبين الذات
اعتبارا به هو ثم يستلزم صدوره عنه قادر ومن حيث كنهه الصدور عنه
ما لم يفعل يريد والشارع عن الحكا انهم يصرون القدرة بكونه انما يشاء فعل
وانما يشاء لم يفعل فعلموا تقدم الشرطية الاولى افعالا بل راجعا
بتقديم الشرطية الثانية غير واقع بل متعاود على التاخر من هذا الترتيب
بمشاهدة الخلاف بينهم وبين المتكلمين في ان يكونوا من حيث هو العلم
و انما لا يبعد جوده بالعلم ومنعه من الجاهلية بل انما لا يبعد
انما لا يخفى على من يانظر في علمه انما يشاء من حيث هو العلم
بما لا يشك في كونه له ذلك لا سيما في ما ذكرنا من مقتضى علمه في كل الاشياء بما هو عليه من صفات

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

مركز الدراسات والبحوث
الاجتماعية والسياسية
العلمية
الاجتماعية والسياسية
العلمية



57

10

المادة

[illegible]

[illegible]

واما في بيان معنى الكلام في اللغة العربية
 وكما في غيره من اللغات فانه لا يخلو من
 اصوات والحوادث المعاني والامور
 المعنى المقابل للفظ بل هو كحقق وصدق
 الصادق ولما كان علمه واحدا لم يحجب
 مستلما اقسامه من الكتب والصحف باللغات المختلفة
 ولما كان كلامه اذ كان الخطاب فيه متوقفا
 في الاثر فيكون المضي والحد والاسم
 في رتبة المذهب فلا اسكال في ورود بعضها
 عند استعمالها في قولهم قد اورد العرف على من
 يشك في ذلك الكلام بانه زلة وكلامه كالحال
 في الاستدلال على ان كلامه في ذلك الكلام
 في الوجود المحفوظ او اوجده في لسانه
 على ما في الكلمات في النفس على شكله
 في الحفظ الى تلك الالفاظ والحوادث
 في الكلام رتب اعتبارا وان على كلامه
 النفس في شكله اصلا كما هو في ان
 انما هي في الصورة السوية والاشياء في
 انما هي في الصورة السوية والاشياء في

[illegible]

في حق من حوزة العلمين من جهة العلم والفضل
 ولا ينافي ما في قوله تعالى لا يذهب اليه الا شعر
 واقع هو التكليف بآية تتعلق بآية اخرى
 وان لم يكن مؤثرا فالتكليف به واقع وليس فيه محذور فان لم يكن للتكليف على
 انه حتى حتى سويهم في حق الظلم بل في الحكم المطلق النفع للمار به قد ربي
 الازل السعادة لم يارادوا ان لا تكون له غير سادة استحقاق وقابل
 هو لا للجنة لا ابالي وهو لا النار ولا النار
 في حكم وهو عبارة عن آفة الفطره فان لم يعلم ولا كان في نفعها بالعلم
 الا ان لا يشوبه جهل والتميز الكاسه التي لا يعبرها عجز وكثرة غنا
 مشتمل في فائق الحكم التي تحير في ذلك بندهما عقول العقلاء كما شهد به الظاهر
 في المصنوعات خصوصاً المنة في النسخ كانه في الحكم الى كين كانه اعلم بالعالم
 وقدره وتاديرين بالنسبة الى قدره في قوله تعالى حصر موسى عليهما السلام ما نبي وعلم
 جميع الخلق بالنسبة الى علمه في الاكاما معص الحظ المحرز في البرهانه علم ما بين آية
 وما علمهم ولا يكمل في العلم الا ما اشار به في قوله تعالى في قوله
 الجود في قوله تعالى لا يذهب اليه الا شعر ولا لعرض في التعرف مشتمل في قوله
 المتكسبين في قوله تعالى لا يذهب اليه الا شعر ولا لعرض في قوله تعالى لا يذهب اليه
 لم تكن هذه افادة مابعد في قوله تعالى لا يذهب اليه الا شعر ولا لعرض في قوله
 ايسر العوض في هذا الدام في قوله تعالى لا يذهب اليه الا شعر ولا لعرض في قوله
 فان غيره اذا نزل على بعض من الاعراض العامة في قوله تعالى لا يذهب اليه الا شعر
 الاثبات واما في قوله تعالى لا يذهب اليه الا شعر ولا لعرض في قوله تعالى لا يذهب اليه
 في قوله تعالى لا يذهب اليه الا شعر ولا لعرض في قوله تعالى لا يذهب اليه

غايب اعمدة قريفة
 فيكون ما يظن ان العلم لا يتوقف على
 محسوس فان قيل لا بد من
 محسوسات فيكون تصور العلم لا يتوقف على
 الوجود بل على ما يستلزمه من حيث
 مع كل من السوابق فانه موجبة للاحق واليقيني شي من الاطوار الى الواجب من غير مراعاة
 السوابق قال المحدث الثاني في العلاقات الاول تام القدرة والحكمة والعلم
 كالمثل في خلق افعال الله تعالى في خلقه البتة لا يلحقه عجز ولا قصور والافات
 والعالمات الطبيعية انما هي مانعة للغير ان وليج المادة عن قبول النظام العام
 فان قيل ليس من اهل الكشف والشهود والاشياء التي عليها واحدة احد من ارواد
 الكائنات على تعاقبها وتواليها من مقتضيات نشأتها فكيف الفرد كنه لا يمكن ان يكون
 اكمل ما هو عليه او نقص من في كماله بل هو الذي لم يدر علمنا وجه له في
 انظر الاربعة لا يمكن ان يكون الا ذوا كذلك لا يمكن ان يكون في شئ من الاربعة التي
 فيما على صفته ان يكون على اكل منها او نقص والاعمال
 الوجود ما هو مستكن في قابليته فاكل من احدته كمنه في
 اكل من عدد الكائنات بعض الشرور ليست في تصور العلم واضيق
 سلة قابليتها كمالها ما يكسب من جهة غير الله وما لا يكسب من جهة نفسه
 هو في ذلك ان الخير هو الوجود والشر هو العدم والوجود مستغنى من شره
 حتى نفس ففعله في كل شئ وتبين فقوم طبيعة الممكن بذراجل ان اخذت الفطرية
 من كماله الى التفتيل والله تعالى سوار السبل واما غايته في
 ان يقرر ان نظام العالم الذي هو اتم الوجود الذي هو اتم الوجود هو كماله
 مع كماله

فصل في معرفة
الصفات الذاتية
والصفات العرضية

والعلم بذلك العلم هو الذي يستنبط من وجوب الكثرة
فاما طرفة استجوابه و...
لكمال اما بحسب الطبع او بحسب الارادة كما قال في حكماته عزه موسى ربنا
الذي اعطى كل شيء خلقه ثم يهدى وهذه الهداية... في جميع الكائنات قال
الحسن العاصمي هو من فض العقل الاول قال الشيخ ابو علي في بعض تصانيفه
بوظائف في طالب لكل ما في السبل منه بحسب استعداده وهو غالب في
على مرام العدم وسلب الكثرة...
شيء بالذات الا في اقرب...
الاخذ بل طالب غالا... وقال الحكماء ان تمام وفوق تمام الاول
فلهذا كل ما من شأنه يحصل له واما الثاني فلان صفته على الغير كل ما يكن
صورة...
الحسن العاصمي... الصفات الذاتية اما من حيث الخلق والصفات العرضية
او من حيثها على شدة... الصفات الذاتية يرجع كلها
العلم كقدرته والارادة على ما هو الحيوة يرجع الى العلم والقدرة
الحكي هو... الصفات والدرك هو العلم والاحياء هو العمل
...
العلم كاستبصار العلم عن انداته قد يرجع الامر
...
والصلوات...
...
...
...

الرحمن الرحيم

سبحي نديس من عظم شاكلي واطهر رمانك في اسما
والسباه كالعين وابد قرب الى النور عبيد وقديان
السبح لا يضر كواطر البصاير لا ياتوا رروا لا يجهلوا
الا باظهار كفايت الال على فاكهه كذا كذا في النور
تسفاتك اخبرنا من الظلمات الى النور وساتر الانوار
سور عمار الزوا وصل على

والفايد الى جنابك حيث يتحقق بحجة الله اعلم
تسفاتك اخبرنا من الظلمات الى النور وساتر الانوار
سور عمار الزوا وصل على

سبحي نديس من عظم شاكلي واطهر رمانك في اسما
والسباه كالعين وابد قرب الى النور عبيد وقديان
السبح لا يضر كواطر البصاير لا ياتوا رروا لا يجهلوا
الا باظهار كفايت الال على فاكهه كذا كذا في النور
تسفاتك اخبرنا من الظلمات الى النور وساتر الانوار
سور عمار الزوا وصل على

فیما یسیر فی غفیرة کثیرة من سعة الدار
 السیارة فی حورث فی دهر سائر و جود برهید نبات
 ربه علیها وورد ایتة کلمة در علم واجتهدت شیخ
 هارر رجب عذرا علی بلخ النظام ثم عتبه بها
 ساری من یعود لیتقن و ابرار الذی والایام سالیما
 من ذی قریب وان سلك الامصار
 قد تجرد علی التقلید لیسلك الامصار
 ما یحی باجماع ربه میت فی قریب امان
 فقام وان افضی الی المناجی الکلام فان افاضتی
 فی سعة فکرت انما هم عقب السیوط و درق المفسر علی
 و سجد فوجده و قد کتبنا بوزن من اقصر ایام الصیف
 ب نمت عذرا اق صهار اقی
 ما عذرا لیسار ای ان و ریشه
 عذرا فخرت الایام

نزی مود

سبایح

قد جردت
 قد جردت

قد جردت
 قد جردت

قد جردت
 قد جردت

قد جردت
 قد جردت

رفیق
راویہ و راز و
رحمہ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

100

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
على الألفاظ

[illegible]

نقله الى يد يمينه على المائدة واطرافه طين
بسطاها يا زير يد خان وانه الله كبره واطرافه طين
ما رمة مبلنج العلوم عليه في انا وضو باطن كبره
ج يوز لها وويك يظن ووايها مرصه ارتان فخر
في الجاني بعد فساد في فخر ج اسويها المفاصل الكاس
يوز كس واه في جبروا البصلنج واه في فخر
من كل في عيت وحيو له في باه كاس
مدوم الى شدة من كل فو شدة في سلا
الكتاب على جباه السوراز ما القوا في ركن خدمته
واخففت شدة الى ح اسه انما له اليه
الى عمان واهدا الملة ريل به في عمان
من عدام حضرة موقع القبران واهدا
نهاية المصيل وزيانية المبتغي والقدر في المبتغي
بدر من المبتغي الحسب ان الاله في المبتغي
ما المبتغي في المبتغي احد ما توه في المبتغي

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page, is visible across the bottom half of the document. The text is illegible due to its orientation and the quality of the scan.

عَمَّا لَمْ يَكُنْ لِي
 لِي وَفِيهِمْ
 عَمَّا لَمْ يَكُنْ لِي
 لِي وَفِيهِمْ
 عَمَّا لَمْ يَكُنْ لِي
 لِي وَفِيهِمْ

[illegible]

✓ 432

والله ربنا عز وجل من العلم التام يكون معلوما على
الاعتقاد بقدرته على المعلول الموكداً به في عينه على
وأضاح جميع الموجودات من الواجب الكلي على كل واحد
ما يزارو عنه لطاف نفسه إذ ليست حراً عندهم وزر
من جنة الأجزاء ولا ظاهراً عنه ولا ضاحياً عنه
أن يكون منسباً به العلم التام به في أمور على أحد
مستقدم ولا يلزم منه تقدم المجرى في جميع مجرئ الشيء
مستقدم عليه بل هو عينه مع أن كلا من هذين
أريد ما بعده التفاعل فلم لا يكون أن يكون خبره في
الكل علم لكل خبره فيكون العلم في كل واحد من
علمه تامه للكل إذ لا سوق لكل على هو قادر عنه
بالمفرد من كونه علمه فاعليه واولاً في الاحتياج إلى
والجواب أن الإرادة التفاعل لا مطلقة بل هي في
بمعنى أنها لا تتعد العلم إلا إلى العلم أو إلى
المستعمل بهذا المعنى المجموع في عينه

اسم الحائض المستبعدة في ما قبله

ما تقيهم من الخطيئة على عباد الله ولا على رسله

مجلسه اول

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

عبدالله بن قيس بن زيد بن علي بن ابي طالب

لے رضا ملتے لے رضا ملتے

تجميع العطلات السنوية مع المجموع العادي مع التوزيع

فشی قرینک اعلیٰات النطق بحدود و کتب

فقط من تلك العلل واجيب الماول

المستقل من المعنى غير متمنع أو لم يعتبر

في التآخيرات والمتنوع، وأعلى عن الناحية

کیوں فاعل الکمل ہے ملام فاعلا الکمل

فَاعْلَمْ فَارِدًا عَنْ فَا عِلَّ الْكُلِّ لَا أَنْ تَعْبُدَهُ سَوْفَى عَمَّا كُنْتَ

عوضه ایندفع الایراد انما ایندفعه انشائیة میگوید

مجلسه الاول من سنة ١٢٨٠ على مستطيل مجموع الكون

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

كل ما يمكن موجد كمال ما يمكن الموجد الموجد
 عليه من ذلك ما في الكاوية من تلك المصنوعة
 متماثل في علمه مع غيره كما في الكاوية من تلك المصنوعة
 ان يكون منها فلهذا جوده النسي هو ان كان
 في نفسه او من غير نفسه فلهذا جوده النسي هو ان كان
 المجموع الى نفسه والا ثبت انما وضع بينه وبين غيره
 ما جرمها وبنها قليل نحوها ثوبها والى هو المصنوع
 الذي نحن بصدده البطالة بالربيل وان
 انه باطل بوجهه على اتي وجهه فرض ان
 المجموع بالمجموع تحليل الاضاحه اذ هو المصنوع
 به اضاحه ما ذكره في كتبهم من ثمة ان وتصيب
 وبنها لا يخفى على الناظر وقها ونحوها في النظم في ذلك
 ترجمات للعقل من ما يتقرب اليه في علمهم فلهذا
 في النسخ الاول من الايراد الاول
 ان يكون منها مع غيره من ذلك المصنوع في سائر

بكانه سئل من غير ما سئل به فلهذا افصح تلكا من تلكا
 هو ان غير متناهية في كونها تسلك غير متناهية وهذا
 يقع على تسلك النظر المتناهية اذا غير متناهية واحدة
 فلو كان غير متناهية لجمع ما يتوقف عليه تلك التسلسل قريبا
 من ذلك لجمع ما يتوقف عليه تلك التسلسل قريبا
 الا غير علمها لا تشبه شي منها عنها فالعلة القائمة اعني
 ان التسلسل واحد هو واحد او ما فوق العلول الا غير علمها
 يتوقف على ان التسلسل الواحد بانه واحد او اجبه وتكون
 ان يكون الحد في الترتيب التام فيها الواجب ضرورة وجود
 ما فوق واحد متناهية ان يكون هو ما فوق العلول
 يعني ان التسلسل واحد ولا يكون شتر كما فيها
 لا يمكن ان يتناثر الترتيب في الواحد الا فينا يكون
 فانه انما فيكون المراد شتر لا شتر ان شتر ان شتر
 عليه ان يكون في جميع تلك التسلسل انما هو واحد
 في التسلسل الواحد انما هو واحد في التسلسل الواحد

اجماع مع صفة قوله
 انما هو واحد

في هذا

الواحد والكل

اي

ايها والضم الرابع
 في قوله واحد واحد واحد
 في قوله واحد واحد واحد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فان ما نقول به هذا نقول به هذا
ان الحق هو هذا والخطأ هو هذا
البيان وعلما ان الشبهة العامة قد وردت في
حواشي شرح حكمة الوجود مفصل في بابها
مكتشف في المقصود ولا ينبغي عليه
رد مع ما يرد عليه من ان الله تعالى
تجد الحق الذي ليس عنه كونه قال لا شيء ووجوده
وكل واحد منها محتاج الى علته فاعليه موجوده
فيكون فاذ اعتبرنا المكملات باسرها حقه
الحل واحد منها الاحوال المسجود مع
شأن من هذه العلل الفاعلية افرادا
العلل فاعليه الموصوفه التي هي بازا
في ان هذه العلل الفاعلية المسجود
انما هي حكاية كل واحد منها في
العلل كذا كذا في المكملات محتاج الى مجموع العلل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

[illegible]

رضا علی خان صاحب
مقام قلمی علی
سید محمد علی

منه عن المجموع وانت بنى بجايه عليه عامر اذا لا يلزم من عدم
كل فرد في الكل المجمع فان حكم التوازي قد كلف
الجماعه فلا يلزم ان يجمع بينه وبين غيره من غير ان يثبت
مستقما كذا التوازي المكنى لمزود في فان الاجزاء لا يثبت
بل كل فرد منه . فلا يلزم ان يكون له غير ما لا يثبت
لانه يقول قبول مضافا لغيره . جزاءه بان مستعد في مجموع
ان اردتم به مفهوم القضية المضافة على الحكم . كذا
فان لم يردتم فم يكن اللازم منه مغايرة المجموع لكل فرد
فليس النزاع فيه وان اردتم به حكما واحدا
به مستعد في نفسه عن المجموع ولا انه قد
المستعمل في النزاع الا فيه وان كان
جميع الاجزاء المادية والصوريه لها
روني وهما بهذا الاعتبار
غير متماثلين في اعتبارهما على انهما
في كل واحد منهما اعتبارا على القول

ان يكون ان ليس هذا لا يتاخر في العلول او لا يتاخر في العلول
 ان يكون ما في حق مجموع الاجزاء مجموعا على ان يكون
 عليه ما في اعتبار احداهما على الارتباط بالذات وشرط
 لعينه جمع الاجزاء العلول او غير ذلك فلا يلزم ان يكون
 كونه في العلول مطروحا
 الذي له ان لا يمكن ان يكون كذا في حق
 ان لا يكون ان لا يمكن ان لا يكون احد من غير صورة
 منها ان لا يكون اعتبارا في غير غير وسقط ان يكون
 في العا متقدما على ان لا يكون احد من غير صورة
 تمامه وهو ان لا يكون احد من غير صورة
 في غير من غير من العلول لان جميع الاجزاء العلول
 في ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير
 في ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير
 في ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير
 في ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير

لا يتاخر في العلول او لا يتاخر في العلول
 ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير
 في ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير

ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير

١٥

ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير
 في ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير
 في ان لا يكون احد من غير من غير من غير من غير

ولا فاعرا عنه اذ لا فاع فيه مني ان يكون مني قول
افعل الشبهة ولا يرفع مذهب الارشاد ولا يغير
بينها وبينها بل لا خط يفرق بينهما بل من غير
يكون له وجه القصة ان عاين في هذا المعنى
هذا السدعي لم
يستدعي عللا معزوزة وبك
انني هي افرار تلك السلسلة بما فوقه بل هو لا يغير
فان قلت المجموع يحتاج الى العلول باصير فلا يكون
باسرعة تامة لا احتياج العلول الى
المجموع بهذا المعنى هو تلك المتفرقة
وفيه فلا فرق بين ان يطلب عليه كل واحد من
ان الله عليها باسرها محلا الا بالاجزاء والاعضاء
سرق في ذات الا خط وقضية انه اذا طلبت
تجدد في هذه فالكواب ان يحكم على
ولا يفرق بين ان يطلب ان يثبت في علمه ثم يثبت

ایمانی

في هذه الحجة الأولى المحل لا حقيقة عند العلل كذا
 لا بد من ذلك في ذاته و هو الحق انما ينشأ من
 مجموع و انما هو المركب الذي مدخل فيه الصفة و في نظر
 مع مبدأ الحجة في نفسه و لكن في متانف من الوحدانية كذا
 في المحل لا حقيقة في فراجه و يكون خلاف عليه
 فيكون في ذاته في غير النهاية عليه تامة للجمع مما ذكره في
 حجتنا في القاطع التام و هذا التفضيل فيما ياتي من
 و قد انطقت الشبهة التي عجزا عليها في السجل
 في حكم الطمانينة و ارفقت في الجايب و قدما

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

حكم العقل به بعد ان توقفت عنده ان يكون من اجل ان
الصفحة لا حاجة في هذا البرهان ان اثبات التمام
الناشئ من ان التمام في كل واحد من
تقدم ولا يكون من التمام في كل واحد من
تقدم اجزاها لم تقدم باقية في كل واحد من
ان على المستقل المجموع فان اللاحقة

للاجزاء ان لا يكون فاعلمنا ان هذا هو المطلوب
اذ لم يكن اما الانتفاء الى ما كونه في نفسه هو المطلوب
فكل جزء يفرض فعلته اولى فاقول يمكن ان ينشأ الشيء بان لا
انزق الحلول الا حيز الى غير النهاية على المجموع
بمرتبة الى غير النهاية وبكذا اقول في كل جزء قد قلنا ان لا
لاننا نثبت ان من قلنا كذا انما استلزامه على كل جزء
تلك الحقيقة اننا على المتعلق في المجموع هذا المعنى على الاستقالي
اذا كان هو اما الحلول فتستلزم الالات الى الالات
ثم قد هذا فنقول على كل جزء وان كان انما قلنا انما

کات

تستند الى هذه الاشكاله اقل استمالا على غيرها
فكونوا الاحاد المبتداه الى اجزاء اقل وذكرا كبروا ان
في ذلك الموقول المستفاد من اليمينه قبل كل شيء الى
الكثره من حيث كماله هذا الامور المتعلقه من استنادها
بالاخره الى اجزاء من حيث كماله الى اجزاء فكونوا
بالاعرف في علم اجزاء الاشياء كون احوالها في بعضها
الكثره لا تشي ولو لم يجرها من الاخر فان ذلك يستلزم
ما يشبه العلم بان من اقول في العلميه والتمايزه ما يشبه
اجزائه و علم بقدر انشغال الادلوه ايضه من ثم ترصيصها
من ثم علمه الاستعمال لمحققه فيها سواء كان على
المسومه فكون متواطفا او مختلفا بالا ولونه وعدها
فكون متشككا مثلا من كون كل منها عامه بوجه
معظمه لا وتريد ولا ترصيص المساوي على قدر المساوي
في بعض المهورات المشككه والمتواطيه فقلت فانه
في بعض المهورات المشككه والمتواطيه فقلت فانه

محال مطلق وكذا البرد العفوي على النار المباشرة بالمتوسط
 فلام استحالة بل تميزه بواقع طار العقل العائز من سلكه
 على السكبان المستقيم فما فوقه الى المبدء كما في قوله بالحيث يكون
 ضرورة انه لا يستند الى غير تلك السلسلة وانما يستند
 اليها بل سلسلة العقول التي لا تستند اليه فمستند
 الى المبدء وعلمه مستوله ضرورة ان كل حجة مستندة
 اليها او الى اجزائها فان الاستنداء اليها في الواقع
 الى اجزائها فان التسلسل مستند الى المبدء من
 المبدء من واثمن الى المبدء من الوجود وكذا التسلسل منه
 على الثامن فما فوقه الى المبدء وعلمه مستوله بالاجزاء
 اما مستند اليها كالتاسع او الى المستند اليها كالحاشية او
 من جزئها كالثامن فما مستند الى جزئها اعني المبدء من
 التسلسل وبهذا الاقال لا بد من علم لا يكون له في المبدء
 هذا اول السلسلة وعين النزاع فان قلت المبدء مستوله
 به فمستند اليها كالتاسع فما مستند الى جزئها اعني المبدء من

هذا التسلسل
 المستند اليه
 علمه مستوله

[illegible]

فهم قلوب الحكيمين من بعد هذا من نحرض الا اذا فرغنا من هذه يا زائر
العلم من بعد ان نولي غايبنا من يا زائر ما من حركة ايمان كان
زائر من العلم من بعد هذا من نحرض الا اذا فرغنا من هذه يا زائر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء اولاداً له
عاشرة من ١٥ -

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

عليها بعين البصيرة هو ما طما

وذلك في داره ارض غيرة

ما بين العلم من بعد هذا من نحرض الا اذا فرغنا من هذه يا زائر

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء اولاداً له
عاشرة من ١٥ -

واما الحكماء فيجب ان يكونوا الى اهل الطمس انما يكون في الوجود
مع المتراحمين في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم
في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم
في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم

في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم
في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم
في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم
في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم

في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم
في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم
في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم
في حال الوجود والعدم في نفسهم او في غيرهم او في الامور المحيطة بهم

منه انوار الملوك عز وجل
تسوية

الحمد لله الذي جعل العلم منتهى النعمان

بسم الله الرحمن الرحيم

علا کون باز اہم نشی خیرا عقیقہ اونٹا و عقیقہ

انتم في الدنيا والآخره وجميع النعماني عبد الله

نمير الحمر
الوسط واما نمير الحمر اذا...

وہذا زیادہ و فائدہ التیام الطبیب

اللائحة رقم ١٢٤
بموجبها

فان يكتسبها من غير ما ذكره جامع الاغني عن

مبا لطقى حبيب الزماوى الى كبريا افن طلم

والا فكني اخبر المستأجر انما هو لطاف لم يعلل له

بستان شد از ماده الی آخره الاصل الی مور
و در این کتاب در این باب است که

ان احاد كذا
مترتبة فلان الى
وذلك الحمد عليه السقوط عنه واحده هم عوام

وہو بہنمل علی الامداد الغریبنا ہمدہ کہمیں تھا

تسليم

سید محمد علی حسینی

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المواصلة

في السلسلة الثامنة عشر من سلسلة محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

لاضاحه بار با غرض موجوده و اما از این اجتماع فی البدیهه

نائبه

صلواتهم اجمعاء افراسیانی بدو والہ انعام علیہ

عدم وجود اقامت نامه بنها و پس متصرفی هر دو قفسه

لا يملكه ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره ولا يملكه غيره

二、

六

100

106

العبد

واحد کذا موجوده فی جمیع الاثر من الشفا
فرد خرد و نیک نامی الصلوات فی الزمان و بینه
ترتیب باعتبار رتبه و توافیق الیه
علا بینه التوفیق الیه لولاه لعله بدیهة فیما یطبع
عن الاول و حین الاول ان ترتیب رتبه و غیره
انما یستجد بدیهة فی زمان و جمیع غوی اقل از اکثر فی
اندر و اقول فی نظر لانه علی قدر رتبه و بالبروز و به
افراد از لا و ابرار و ندهیم لوجه لا سلسله رتبه
مستند به ترتیبه فی کمال و نبی صبحی البرهان و سنها و الاثر
و ایاغی و الا حاد تا کانت سلسله انما اولی غدت مرتبه
فی این منته حد و نرها لم یکن حصر رتبه الاعتراف و لا یستجد
من یکدیگر بجهتیه و اقوان به نظر لانه احاد و سلسله بجهتیه
رتبه و جبار فی فیه الیه و نبی و کماله فی سلسله
و ایاغی و الا حاد تا کانت سلسله انما اولی غدت مرتبه
فی این منته حد و نرها لم یکن حصر رتبه الاعتراف و لا یستجد
من یکدیگر بجهتیه و اقوان به نظر لانه احاد و سلسله بجهتیه

در فی ایوم نعمله علی الهیوت فی الیوم و الی یوم
السابق علیه حدیثه من الاحداث فی ایوم السابق علیه
و طبقاً علی ایام المستندیه من الاحداث فی الیوم السابق علیه
فی ایام المستندیه من الاحداث فی الیوم نطق کل مرتبه من
تبر علی طیره من ایامه الکل و فوق البرهان و الهیوت
ان لا نعلم ان الیوم انما نطق علی تمام الاولی و الطریق
نحو ان یکن من ایام الطریق علیها العجزنا عن تعریفه
العجزنا من ایامها لا یكون الاولی الطویل من الیوم
الشیء من غیر تعریف البرهان لا یصل ذلک الوجه
اولی من الیوم انما نطق الاولی علی تعریف الیوم
اولی من الیوم العباره و هی ان الیوم انما نطق
تجلیه لا یطریق علی الیوم الاولی صدق علیه
بأن لا نعلم انما نطق الیوم انما نطق
الیوم من العجزنا من الیوم انما نطق
الیوم من الیوم

ان لو كان كمالا منطقيا وانما...
 انشئ الثاني ولا يلزم من عدم متبوعها...
 لحوار ان يكون عدم قبولها...
 لتبينها لالا لعلها وانما...
 في السعد والدم...
 الا ان العقل...
 ان العقل...
 واحد...
 اما ان...
 ثم...
 السطحة...
 ابره...
 بحث...
 12...
 بال...

تجب باطلاً ابطال الاخير بطلان المعلق اليه

وذلك في المسائل المتعلقات بالمتعلق

فانما يستلزم من انما بيان ان الركن فاعطى في الواقع انما

هو وبيده من غير ذلك ^٣ بطلان وهو عينه معلوم ولا شك في ان

هو من تلك التي يجب على مصلو لها بل لا يطبق على مصلو لها

التي هي بنفسها فانما ^٤ بطلان احدى تلك التراتيب هو وابطال

المتعلق مع اعتبار تلك التراتيب السليمة بطلان وجب ازدياد

العلق على مراتب العلولات بواحدة ابدأ والا لا يملك العلية

والعلولي ^٥ يرتفع وجوب التقدم والتأخر الا بغيرها

منه بوجه ^٦ انه لو لم يزد العلة لكان

مستلزم ^٧ زوال المذكور وقس على ^٨ في المنهاج

البرهان ^٩ في هذا ^{١٠} بطلان نظري لان ^{١١} م على ^{١٢} بطلان

وان ^{١٣} في كل هذه متباد ^{١٤} بطلان خارجة عن تلك الحالة

في ^{١٥} في المنهاج ^{١٦} بطلان ^{١٧} ان ^{١٨} في المنهاج ^{١٩} بطلان

و ^{٢٠} في المنهاج ^{٢١} بطلان ^{٢٢} في المنهاج ^{٢٣} بطلان

في المنهاج ^{٢٤} بطلان ^{٢٥} في المنهاج ^{٢٦} بطلان

المعلومات فرحانث انبىء الا ان

سلسلة العطل الواحد في الط

وانت تعلم ان هذا التركيب

التي ياتي بغيره فلا يجدى

واقول انك تتوهم به

لا بد مجموع المعلومات

احاد اصبحت ان يكون مجموع

المعلومات لان العلية

منته فان مجموع

ما اعتبره هو

العملية في المرتبة

كل واحد من

في التقدير

او به و هو ان

تتبارك و تعالي

معلومات

هذه السلسلة العلوية الذي فوقه سبعة السلسلة العلوية
 فان فوه السلسلة اربعة سلسلتين كل سلسلتين على سلسلتين
 ان زينة سلسلتها اربعة سلسلتين السلسلة العلوية واحدة السلسلة
 تسوية اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين
 في سلسلتها العلوية اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين
 من سلسلتها العلوية اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين
 ان سلسلتها العلوية اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين
 كونها في الوسط لا تتساق السطام فيلزم ان يكون في الوسط
 عدد سلسلتها اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين
 برهان التضاف وتوزيعه لو تسلسل السلسلة
 الى غنى النهاية لزم زيادة عدد السلسلة في غنى السلسلة
 ما يلزم من السلسلة ان اربعة السلسلة باضافة السلسلة
 اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين
 اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين
 اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين
 اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين اربعة سلسلتين

المعلومات بل في سائر المتعاضدين كاللازمة والارادة
 البرهان ظاهر على تقدير البطلان في البرهان
 انما هي قد يتوهم عدم جوازها لانها معلومة انفسية
 غير عدم تكافؤها ووقع هذا التوهم بانها
 غير متناهية من حلول محقق ولها عددا وعلاها اليقينية
 فلا بد ان يكون عدد العلاقات والمعلومات الواضحة في
 القطع متكاملا فيه ضرورة ان العلم التي تضمنها العدة
 الواضحة فيها لا يمكن ان يكون فيما تحت تلك القطع من المعلومات
 وهو لا يوافق فاقم
 ان يقال لو ترتب امور غير متناهية كان ينبغي عدم كونها
 واحدة في العلم فبطلت ايضا لانه محصور بين حافة فيكون
 الكل متناهيا عددا بها الكل لا يتعد علم ما بين الحدة ووقف
 فالبرهان او اعترض عليه بانه لا تقوم حجة على كونه
 في الواقع بين الحدة في التسلسل في
 انما في الالفاظ انما في الالفاظ

اذا كان استحال
 الحاصل
 في الحقيقة
 عدم وجودها
 لا يمكن كونها
 فاقم

فقد رآه وذا ما بين اب اقل منه فانه غير صحيح وحيث
انما الله هناك منكم كما ان

المتكلمين حسن وذا ما بين اب اقل من ذراع ووجه
اقل منه انما ما بين اح فانه يلزم منه ان اذا

ح فانه يتبع منه وحيث انما بين اب اقل من ذراع الا ان
لا فانه لو حكم صحيح وفيه نظر لان الحكم في هذه العادة

منها ب الصادرة المحررة عنها او انتم من تنافي كل فرض
انما هو ان الواقعة من التفتين تنافي الكل كونها في واقع

عند صلا وقيل في جوابه ان هذا البرهان حدسي فاما
فانه لا يعلم ان هناك واحد من الصلح على الطرف

بعد اجماع وان لم تتحقق تلك العادة عنده ولو لم يكن
فيها على التفتين او في التفتين البسيط حكم بما هذا

ان هذا الحدسي وجوب تيسر في الكلام عليه
يلزم من المطلوب من حيث يتبين في نفسه على ان الحكم

مفني لانها لا ايجادا في نفسه وانما تحريف

بغيره في انحاء وفي هذا المطلوب مع صلاته تلك
لما توقف جميع البراهين الا

فرد الوجود والعدم اولى بالشيء منه غير ان
يجوز ان يوجد منسب للاولوية الذاتية كما في
حاشية تارة ارسل الى كذا في كلامه في
تلك البراهين في ان الممكن عالم يخلو لم يوجد ولا يحسن
وجوده الاولوية انما صفة فيها عالم يخلو من الوجود
بيان ان الذين المظلمين ليسوا الدليل على كل النوص

الدينية

الممكن لا يكون احد طرفي
ممكن في وقوعه والا فالطرف الآخر ان
كان ذلك الطرف ايجابا وان امكن طارعا
وقوعه لرفع هذه اولا وانما هي كاستلزام
بلا مرجح هو الخش من ترصع اساءة بلا مرجح
في حاشية في وقت ولو لم علم انتفاء تلك العلم
بشيء بلا علم في ذلك الحان الجمع العلم

شأن

كما قرئ في هذه الكتاب يجوز ان يكون فيها كثر
او زهد في سائر كتبه وقد يقال ان السرايا
وهذه الاثار على ما قرئ منه ثم نقول جونا الله نكته
ثم ان يكون انشئ له ثمانية لعنه وهو قطع
مع القطع في سائر كتبه فان كان في سائر
وعلمته اولى بان يكون علمته ثمانية
ان ما هو تباين ذلك البعض والجماعة فيه يدل على ان
فيه كذا في اوله انشئ له في حقه قول قد علمت عليه مسود
ثم ان هذه العجب مما عرف ان اكثره التباين لا يفتقر الى
الثمانية لارسل الحليل لا خيرا ان الواجب علمته الثمانية
فمنها مع انه لا تباين لها احد الا ما فوته الى الواجب
انما تباينها من الاول والاول اعني ان يكون في الجملة الاول
بمعناه الجملة الثانية فاما ان يكون ذلك لا محققا في العشر
انشئ له الامر المعيرة معها وعلى انما جعل الله عليه
اولها اذا لم يوضح ان جعل ثمانية

بديه فاما ان يكون ذلك الامر معتبرا في المثل الثاني
حتى يعمدها ويخرج من المثل الثاني الى المثل الثالث
بعضنا او الغرض ان المثل الثاني عليه في الاول
من الشئ مع غيره علمه تامه لنا ونها
انهم حسمه عدمه على نفسه رتبة

عبارتي في اخره من عدم وجوب عدم العلم
لونها عين المثل الاول من انهم من هذا الشئ عدم الشئ
بما علمه بمرتبته بانه علمي ذلك في الجواب انه استدل به في كسبه
عدم نفعها بعين ما ذكره هنا قارن على ان يزداد
كون بعض كماله الثانيه مع امر خارج علمه تامه لنا وقوله
تظهر بالوجهين الاول من اقول في الوجه الاول
علمه التامه علمه لا توقف المثل على امر خارج عنه
والمثل الاول هنا توقف على بقيه لنا في امر خارج عن كماله
في بعض المثلين هو الاول الثاني علمه مع الامر خارج
لا علمه في كونه علمه الثانيه في انهم عدم علم

ب
ان اول

مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسبيل النجاة
والله اعلم
بما في
الغيب

وذلك ان الزايد المور
حكما والالم يكنى
ان يكون
التي عليه
عشرة
في كل
التي
في كل
التي

ان اولی نازل
از او بر است

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
آيات كثيرة من غير ان يذكر
فيها اسم الله تعالى
فما من آية الا وفيها آية اخرى
تدبرها فانما هي آيات
لنبيك محمد بن عبد الله
الصادق عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
آيات كثيرة من غير ان يذكر
فيها اسم الله تعالى
فما من آية الا وفيها آية اخرى
تدبرها فانما هي آيات
لنبيك محمد بن عبد الله
الصادق عليه السلام
وكانت آيات الله في القرآن
تدبرها فانما هي آيات
لنبيك محمد بن عبد الله
الصادق عليه السلام
وكانت آيات الله في القرآن
تدبرها فانما هي آيات
لنبيك محمد بن عبد الله
الصادق عليه السلام

(9)

[illegible]

۱۱

تشیع از بنی محمد الحسین و مکر که نه خیار، و خداوند الهی در
کونانی، تعلیم و حکوم و کونانی در وجه عقیده و سلسله الطوبی

عمر
علاء علی، فرزانه سن ۱۱
ایران کبود
المنصور

۷
المعقول

مدون بدو تا منتهی انهم فخره و ایلیم فخرهم باشد
 و گفته اند که احوط است که در این کتاب
 در جمیع کتابهای لاج لک این کتاب را
 است از تصدیق و ابرو و قیاس و احوط
 مستقلة فکرها عن احوط و اقل
 لا يمكن توريه خبر من اهل العلم و كونه خارجا
 لكن الشان في كل من في الطائفتين اخرج منه سوار كان التورين
 و انما عليه المستقلة لما عرفت و ان العلم التام للمجموع هو
 العلم به حاصل جموعه على كل واحد واحد لا فيك ان علم
 لا واحد هو السلسله المستبدية مما فوقه و لا علمه
 جمع تلك السلسله على ثابته للمجموع و لا يروى ما يتوهم من احتياج
 جمع العلم لاجل ان علمه لا يكتفي من ان علمه للمجموع و العلم
 على علم لا واحد تام يمكن السلسله المستبدية على
 الاحاد و سائر افعاليه و علمه
 سائر افعاليه و سائر افعاليه و علمه

هو ان الجمع المذكور في هذه النسخة
منه عايد الكمال والجليل
السلامة وهدى القسط والعدل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء ائمةً مهتدين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا المجلس
في يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥ هـ
مجلس من مجالس الجمعية العلمية السورية
وكانت برئاسة السيد الأستاذ الدكتور محمد علي العبدون
وقد تم قراءته وتداولها بين الحاضرين
وتقرر ان يدرج في كتاب الجمعية
وهذا هو نص ما تمت مناقشته

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء ائمةً مهتدين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا المجلس
في يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥ هـ
مجلس من مجالس الجمعية العلمية السورية
وكانت برئاسة السيد الأستاذ الدكتور محمد علي العبدون
وقد تم قراءته وتداولها بين الحاضرين
وتقرر ان يدرج في كتاب الجمعية
وهذا هو نص ما تمت مناقشته

مجمع بن جبریه لان المہ دانیہ

۱۰۰

الجامعة الإسلامية

24-25

پیشہ: مجموعہ نیاں اور حسا

بسم الله الرحمن الرحيم

القرية وهي في قعر الوادي الى غلة تامر كد مكي

پہلے پڑھیں اور پھر انہیں اربعہ میں سے کسی ایک پر لکھیں

سزا که بر من افتاد علی قسمه و کذا الکتابی قرآن اوله

الفرس من اجل جمع ووجوه امير وكنه العت

در مذهب میسند الی علتها اما افرست خود را در
مذهب میسند الی علتها اما افرست خود را در

علا ۱۹۱۱ء کو جو تیرے بزم میں فساد ماس

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل

میرزا ابوالفتح حسن خان

100

١٠٠

20

1. 2. 3.

ما يجوز الا به فانه مقدم على الوجود
مما انه ليس بموجود تاما بل
افيه تمام لما جاز كانه ملوثر في العلم
به بانه لا يحد بالاسرار في عينه
استماع كذا في انواعه بالعلم

الاشرف عنه بالنظر في انه ليس بحد
حينئذ انه احصى ما هو من الاشياء كذا
نذات على المجموع والمعتد بالاسرار كقول
والركب من الواحبات احادها بالاسرار
ما تنوع الاشياء من العلل فالله في سموا العلم
ما فيه وصورة كنهه ما غلب لهم ان يبرز دور المحر
العلم بالعلم والحض في الارض كسلسلة الكائنات
لها ما تاتي الاحاد بالسر من خارج العلم
لا يكون له حشر لما كانت في العلم
خبر منها وهو محاربا غفروا ما منه

تقدم

بسم الله الرحمن الرحيم اعترض عليه الكاتب

الجمع الى الامور بالاسم حسنة

تدوينها بغير تكرار الكاتب على

الاسم حسنة

الافاق هذه لقدمه انون

لو كانت الموصوفات به

لا تشبه عندها شي من احادها ان يوجد مثل في

وجود شي من اجزاءها الا اليه او الى ما هو صا

لكل اشياء او او بوسط هو منه انهم وذك

اتفاق الكل بكليته بان لا يوجد ولا شي

منها بالنظر الى هذه اذا العلم عالم حيث

هذه دلتهم انه امتناع عدمه حيث لا

العدم ملاوطة يكون من افار

التي بانها

تتبع احادها

منها بالنظر الى ذواته والاعمال بها
التي كانت تكون واجبا عليه
لكنه كانت واجبة وجودا
فيها

في فعل المعنى المذكور في قول كساح
في علم شرعي وان لا يستند اليه
في جاد ولا اليه او الى ما هو صادر عنه او الى ما هو
في العلم التي بها يتبع عدم المعلول في
ما هو صادر عنه او خلافيه قلنا مختار الثاني وبتبع

في ذاته وانما لم يرد لم يتبع هو الى علمه
حتى بعد توريثه لانه قد وجد شي منها الى
فيه او الى ما يستند اليه لانه سببا لانتفاع

في ركنه او في سببه وبتبع عدم

في المطلوب وانما في العلم في
في عدمه الى العلم في

مع اننا نشي كمال وجوده او مجموعته على
ما هو بها المذمة القابلة على
وضوئها مع كونها في حيز
فاننا نرى التبع لها تسع

كما في الطور الاول

واجب احيزه فلا يوجد غيره
الواجب لا يحضر الموصوفات في الكائنات ولا
بما ليس مستغاثا بل ان لا يباينها باسمه لم يكتف
من ان الغيرة الذي به يمنع رفع الجميع ككل
بدا خارجا عنه واحال ذاته والمفرد

وذا انما اذ لم يوجد بالثبات ولا العبرة

ما لم يوجد على ما بين في الامور العامة

نشق اننا ببالعير ان في الطور

ولم يرد ذلك على ان قال لوجوده

واجبا ولا يخفى اننا نرى اننا

أولاً في تلك المحدثه غير
بتمام الاحتياج اليه
ببنيه والوجه في بيان
بروكان يمكنهم من

وذلك في اوله وقد فوجئت

بأنهم لم يجدوا في عرض مع استفادة

المحلول لذاته العلم بان يمنع عدمه

بأنه لا يوجد العلم فان عدمه المحلول مع وجود علمه

منفرد بان العلم وكذا الثاني لان الوصف عدم العلم

بأنه لا يمكن ان الوجود الغير في قوة الذات

بأنه لا يمكن ان الوجود الغير واجب ذلك الغير

بأنه لا يمكن ان الوجود الواحد واجب بالعلمه

بأنه لا يمكن ان الوجود غير واجب

بأنه لا يمكن ان الوجود بالعلمه

بأنه لا يمكن ان الوجود بالعلمه

قال لو ان وجود في المكنت لم يتغير
لا يتغير التناوب في الكنت

للال اشباع عدم كل منها انما

افوقه ناهية بمساعدة شئ منها

شئ ما فوق متع عدم لذاته فاذ

لم يلزم منه في اصلا الوجود الى انه

علمه اذ هي اية ممكنة معدية في هذا الوضع

ان وجود في المكنت كان عدم كل في الوجود مع تباين

مستغيا اذ يلزم حسنة تحلف المحل عن ذلك عدم

لا امر لا يكون مستغيا والنشء لم يتبع

المسلم موجوده ووجه صحت

افتراء الطريقة التي قد هي في المسلك

بالتأويل بغيره وبين ان

الوجود في الشئ في الشئ في عدمه

في الشئ في الشئ في عدمه

انما عدمه
لا يتبع ضيق عدم
لا يتبع عدمه

في الشئ في الشئ في عدمه

ما لم يسمعوا من المكي وأما الشيخ و ابن خلدون
في بعضهم ان لا يوه بنى اصلا لان
معدد الالسنه لا يورده وال

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ما نجم من تسليم المفاوضين الى احد
 من حبيب يكون ، قالوا لسلطانهم لانهم
 كان محلولا في ايدى اعدائهم والى
 من وسموا به ، وقالوا بالضرورة

تتوهم اليها سلمه عنده واعرض عن كنهه باز
له لا لاه واما يكون في نفسه
في نظرنا بما فينا مطع به السلبه

عند سوره اكل واحد من تلك السلسله
ذلك الخارج من اكل من ان يكون وجهه الواحد بما يريد
مكون واقعا في نظر السلسله لا يتاخر عما في السلسله
لم لا يجوز ان يكون علمه كل منها له الواجب مع ما فوقه ولا يربط
طريقا سلسلته لم لا خود ام بعض السلسله في علمه كل منها
وانتج انه يجب كون ذلك الخارج علمه لبعضه الا حاد والآخر
في الا حاد بموجبه الواقعه في السلسله يحصل مجموع
اذا كان علمه لبعض تلك الا حاد لزم توارد
في السلسله اثنان هذا ان ذلك السلسله شئ موجه
تثبت ان كون العلم اوحا
كما في كونها شئها او غير شئها
اقول في كنهه في افق الطائر

من ملاحظه محضه ان كل ما كان علانته غير الوجوه
نفسه الموصوفه بالوجود انما لا يكون شيئا اصلا في الكائنات
تتلى في ذاتي كان مستلحا كون شيئا عليه لها وجودا
لان اذ لم يكن مستلحا عند الواجب الامان لم يكن ذلك
بطلان السهم في كل سلسلة موجودة تكون ما بهم ويكون
خطها الواجب اذ الكائن لا يكون مطلقا لها لا سعة
في غير الزمان السابق لان في فرض ان كل واحد
من سلسلة علم مستقلة في تلك السلسلة فان
الواجب مع ما فوقه علم مستقلة لانه خلاف
الفرض انما تتوزع السلسلة انما خلاف الفرض لان كل
واحد مع ما فوقه من سلسلة علم مستقلة لكل واحد
فلكل واحد من تلك السلسلة واحد مستقلة
من سلسلة من غير ان يكون الوجه مطلقا للسلسلة
في ذاتها انما مع حصول حده متطابق السلسلة
مستقلة في ذاتها لان السلسلة في ذاتها مستقلة

وهذا انما لا يكون ان يكون
و يدور في وجه ما هو
فلا يكون غرضه

وغيره انما لم يمكن ان يقال في ذلك المطلب اذ لا
احتياج للسلك الى الوجود حيث ان لا يكون عند
ناهية تنفي عنه اذ يكون على وجهه من غير
مناعه. ثم هذه سوط السلسل في الوجود على
التي يمنع المقدم وهو انه كذا ان يكون الوجود
على كل حال لا يوافق واذ قد فرغنا عن السلك الاول
فقد طان ان نشيخ في السلك الثاني مستعملين
انه غير رقيق

في الوجود موجود فان كان واجبا هو المطلوب
فكنا قد بدله على فاما ان ينتهي الى الوجود
او التمس وبما مطلقا اما الاوثر يدرك
فمنه وما فرغ نفسه واما الاوثر
ما بين بيان التطبيق وهو انه

التمس الى غير النهاية فنرضى معلوما
سلسله غير متناهية وهو الذي هو في غير متناهية

(99)

ان توقف على عدم علمه المقابل فلا يكون انتم وقد
 لا تحت مع الاثر الاول عليه ايادى في الاول من العلم
 بوجهه في العلم المقابل لم يكن ذلك الطرف الاول
 علمي رجحان احد الطرفين للسبب انما رجحان في رجحان
 انما انتم لا تحصل في العلم الذي لم يدل معكم عن هذا
 ان ارتفاع المانع معتبر في كل علم تام ولا شك ان
 طرف المقابل عاقل تنزه الطرف فيعتبر انما علمها
 منتهى واما باب من جهة التبيين عدم سره بانما رجحان كل
 العلم على الاخر في حاله واحدة فتش وان
 بعد وارتفع ذلك من قسمة الاثران على العلم
 في الطرف الاخر ما علم من اوليه الطرف الاول
 من جهة الذي اختاره المحور ايم اقول من العلم
 في المقارنة والبرزانه وربما يحتاج وبعيد العلم
 لا ضافه معشيه في التناقص واحده في العلم
 في الاول العلم في العلم في العلم

في علمه في العلم
 في العلم في العلم

ليس كل واحد منكم في ما فيه من النكاح
 قطعا من النكاح الواحد انما واحد لا يمكن ان يكون
 وقتا ياتوا بها وسكانا او نحو كان به وقتا لولا ما
 الى مكانين او مستند واما اعتبار النكاح في شرائط النكاح
 هو شرط كليكهما المقتدر في القدر على طهره فاذا ايقض
 النكاح فليس له اهل قد يكون وقتا يكون ووجده
 العلم من قبل الاول فانه لا يرخ النكاح في شيء من الوا
 كس على صفاته في كل واحد مما سوى نفسه بل على كذا
 على العموم اذ لا يفرق ذلك في كل واحد من الزوجين
 مطلقا شرطه ان يقض المصطلح من كون
 لا فرق لاني في كل ان يكون مع ارتفاع هذه الظواهر
 ارفع الاخر وما تكن فيه من قبل الاخره وكنه لا ي
 ترجع كل منها بسبب اخر فاما ان تلج واه
 من سبب من سبب لسا وتما الرجاء ان لا يكون
 فخر على طلاق الا ان لا يكون

مستثنى

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يفرق بين الزوجين
 في النكاح من حيث هو
 في كل واحد من الزوجين
 في كل واحد من الزوجين
 في كل واحد من الزوجين

99

لقد انظر الى ذواته اولاً ثم الى
الى الرعي الى الحسد الى

و احياء الامم طائفة من
 قلوب الامم طائفة من
 قلوب الامم طائفة من

ما يقتضي انفسه في غيره الوجود هو اعم من
 مقتضيات غيره في وجوده لا يقتضي ان يكون موجودا
 كافيًا في ذاته فصار على حد الذي يقتضيه مقتضى انفسه
 قطع النظر عن غيره مقتضى الوجود في ذاته الى كسب
 مع انه ربما شاقس فيه في بعضه فيقطع مع
 الثالث انما يتحقق كون الطرف الاخر ممكنًا لكون
 سببه محال اذ لا يمكن ان كان داخل المكان الذي
 المحلول ان يمكن علمه وهي عدم احد الاول في شئ
 عنه قدس سره بان توقف سببه اولًا في تعريفه
 في عدم سببه الطرف المقابل ممكنًا كان الوجود
 ولك ان تقول اذا امتنع سبب الطرف المقابل في الوجود
 ذلك الطرف الى انقضاء سببه في الثاني الموضع
 فكنتم انتم لا امتنع المانع عنه في انقضاء
 فكنتم انتم في الجواب في الفرق بين
 في الجواب في الفرق بين

ما يمنع النسخ عنه لا يثبت
الاول فان ما يمنع من النسخ عنه لا يكون
الاول لا يثبت عنه وجود المعلول له
العللة الاولى لا يكون وجه سقي الكلام في انه لا يكون
ان المقتضى من الابطال قد يبرر فانه يثبت الرابع
يتم افتقار الاولوية الى اربعة الالاف
لا يلزم ايقاظه في موضع من الجوانب ان يكون
موجوده ان في منزلة ذاته سبعة اقسام انتفاء
منه في جميع منتهى انتفاءه
في نفسه باب اثبات الوجود تعالى عنه
بان علمه عدم علمه الوجود فله علمه
عدم علمه الوجود او مستلزما له لان عدم العلم
لوجود او مستلزم له وهذا انما قلناه اولى
من العلم بالعدم بالوجود فانه علمه بالعدم
لما لا يثبت عنه الوجود

١٥٥

هذا هو العلم
بالعدم

فان قيل انما هو واجب في نفسه
فان قيل انما هو واجب في نفسه

فان قيل هو موجود في ذاته لا يلزم من العلم بالعلم
في ذاته كونه كذا كذا في نفسه فليس المطلوب في ذاته
او عدمه بل هو واجب في نفسه كذا كذا في نفسه
فكون وجوده او مستلزما لوجوده عليه كذا كذا في نفسه
الوجود يكون كذا كذا في نفسه كذا كذا في نفسه
اصل هذا الاثر هو بوجه اخر وهو ان
لا يتصور الا بالوجود ولا يلزم كذا في وجود الواحد
واستحالة كذا في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه
لا حيلة في كذا كذا في فاعله موجود في كذا
نعم في وجود الواجب كذا في كذا في كذا
من غير شرط يلزم من الممكن كذا في كذا في كذا
الى ما يتبعه في كذا في فاعله كذا في كذا في كذا
الممكن كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
فان قيل انما هو واجب كذا في كذا في كذا في كذا
فان قيل انما هو واجب كذا في كذا في كذا في كذا

[illegible]

موجودها واجب بدیهه فی کتب الطوائف اثبات

السبب الاول وان قلنا جازا شرعا بانفسهم

انهم في... مع الاعتبار بالان كان الشيء

لان ما يكون ذواته بشرط ان لا يكون له شيء وجود

وهو واجب عندهم وان كان ذلك مع اعتبار جازا

موقوف على حالت اخر وكذا في النهاية

ملك الاعتبار ان كان له ان عليه سوجبة او

الامر بالاعتبار مطلقا لا يكون شرطا للوجود

على ما قيل ان مانع كاشف عما هو موجود في الشيء

صفتها فانه راد على السائل فان صرح به ان

واجبه بل الوجه ما ذكره من الاوليات

وقد تقرر البرهان بوجه اخر وهو انه لو كثر

بذاته فاما ان يثبت في الطوائف فليس هو

كتبه ابله سببه ونرم ترجم المصوح

الاجابة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

من الاول هو تقييد ليس بمقتضى ما هو مقتضى ليس
وكذا

الجنود من جهة طرف ولم يكسب الحرب من غير مكان حاز
الارتجاع وقد فرض الاول من جهة فان وقع لم يتم ارتجاع
الجنود من جهة اخرى الا كما لو ان وقع وهو جائز معلوم
موجب ارتجاعها وهو يتم محال وان اعمد بصورة التخص
بما قولهم ابدانهم في التساوي لا يشترط اجتماع
الوجوه من ارتجاعها او
بما قولهم في بل لا با
وهو لا يمكن ان يمتدحها في وجه حل فان القبول اذا
لا يمتدحها في وجه النظر فيه ووجه تساوي النسبة
الى وجه من وجه في نفس الامر من بالبرجمات لا يمتدحها
ارتجاع التساوي في نفس الذات بالغير فكل
ارتجاع البرهان الذي هو نفس الذات
بما قولهم في نفس الذات

في هذا الجنس الاول في هذا النوع الاول في هذا النوع الاول
فصل في وقت الصلاة والوقت في وقت

فما خصنا من هذا النوع بالوجود الذي لم يكن يخرج لم يوج
في الوقت الا في غير ترصيح احد المتساويين على الاخر

اسباب ضرورية في الاول والآخر في هذه السلسلة من هذه

تتبع في الوقت في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

الوجود في الوقت في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

كان في الوقت في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان في هذا زمان

... انتهى الحديث وعبر
 نسخ المواقف

وجوب سبب بالوجوب السابق وصحة الفاعل الى
 نوى المنزلة وحكم العقلية
 بنسبة الوجود وجوب احوال سبب بالوجوب السابق
 هذا اما قوله عليه كلام سيد المقتضى قدس سره في كتيبه
 بعبارة تزيين ما قبل غير ذلك في هذه المطلب وان
 يريد على التفسير ان على نوى الاولوية لا يتم
 وجوده في وقت وعدمه في وقت اخبر بالامور
 امكان عدمه في الوجود بان يرتفع الوجود
 في نفس الوقت ويستصحب بالعدم من الصانع
 بالوجود والعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
 وان السجل امكان شرط الوجود كما حققنا
 المنسوبة والعامه وان الحكم ما يكون عدمه في
 في نوز عدمه على كماله
 اربعة اولاد اخفى كماله كلف في
 مع نوز عدمه على كماله

امكان عدمه في وقت وجوده في وقت اخر
ان يمنع من انه الثاني انما هي فقد مرنا على
ثباته بحال التمام اولى ووسع نقول له محققا
ان علم عدم عدم العلم الموجبه للوجود والمرحله
عدم العلم الموجبه لم يقطع له ان ينشأ في الموضع
في المرحله فلا يكون العلم لابي بل عايزا واما
في المرحله ثالثة لا يلزم انتفاء المرحله كالمعلوم
في انتفاء الوجود انتفاء المرحله فالاولى ان العلم
في وقت وجوده في وقت اخر مع اوليه وجوده معلوم
في المرحله ما دام موجودا هو موجودا
الوجه وهاهنا في المطلب الاول ان الاوليه
ذات كانت او غير كانت فمزم الوجود كذلك
في المرحله وجوده من عدم الوجود في المرحله
مباين فاقول في المرحله ثالثة ان العلم
في المرحله ثالثة من عدم الوجود في المرحله

بسم الله الرحمن الرحيم
في هذا الكتاب
تيسر مع توفيق الحال وقسوت البلاء
في زمان اصحى الهم تنقاصه وانكسار تنقاصه
نور بالكتاب من كتاب وبتعنوان
بالله رب الحق التروى بالكتاب
سدرتي بحق الحق بصله وسيله
بسمه احسن رايه الرحيم
والصلوة والسلام على
نبته وآله
وآله
مع

30

اولی الامر

من رانندگان

1

with

10

•

1

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

